الشباب العربي والمشاركة السياسية (١)

ملف من إعداد: عبد الحق لبيض
(مراسل الآداب في المغرب)

المشاركون
(ألفبائيًا)

- حسن طارق
- حميد أوفريد
- سعيد فكاك
- عبد الله البقالي
- عمر أحرشان
- محمد زاير
- محمد الساسي
- محمد العوني

يُعتبر الشبابُ دعامةً أساسيةً لتحقيق التنمية والحداثة المجتمعية والسياسية. وتُعدّ الدراساتُ حول الشباب المؤشّرَ الحقيقي لقياس مدى تطور الشعوب.

ومن أهمّ الأطروحات المرتبطة بدور الشباب في تحقيق التنمية الشاملة أطروحةُ «الشباب والمشاركة السياسية،» لأنّ المشاركة السياسية تُعدّ آليةً سياسيةً لتفعيل دور المواطن في تدبير الشأن العامّ.

وقد رأت الآداب أن تخصّص ملفّاتٍ شاملة عن الشباب العربي والمشاركة السياسية في عدد من الأقطار العربية (المغرب، سورية، مصر). وهي تتمنّى على الكتّاب والمناضلين (ذكورًا وإناثًا طبعًا) أن يتقدّموا بما لديهم من تجارب واقتراحات واعتراضات تخصّ قضيةَ المشاركة السياسية الشبابية في أقطارهم.

كما أنّها تبحث عن مراسلين في كُلٍّ من تونس ولبنان والأردن وغيرها من الأقطار، يرون أنّهم قادرون على إعدادِ ملفٍّ شاملٍ وحيوي في هذا الموضوع.

الآداب

المشاركة السياسية وإشكالية النظام السياسي في المغرب

محمد الساسي

النسق السياسي المغربي ومفهوم المشاركة السياسية

تقاس عمليةُ المشاركة السياسية، في عُرف النُّظُم الديموقراطية، بقدرة النظام السياسي على تهيئة المناخ الكفيل بالتعبير عن الدينامية المجتمعية الهادفة إلى المساهمة في تدبير الشأن العامّ ومراقبة عمل المؤسسات وطرق تنفيذها للقرارات ذات الصلة بمصلحة الوطن والمواطنين.

إلاّ أنّ المتتبِّع لدينامية النسق السياسي المغربي يدرك المفارقةَ الصارخةَ بين إصرار بنية سياسية تقليدية على مقاومة التحديث من ناحية الجوهر، وحرصِها ـ في المقابل ـ على الخضوع لمتطلّبات التحديث من ناحية الشكل! وتتجلّى هذه المعادلة الغريبة والمعقّدة في رغبة النظام السياسي في المحافظة على جوهره التقليدي المركزيّ المغلق... ولكنْ في ظلّ أشكال وبنيات ومؤسسات حداثية.

وقد كان عمقُ الصراع بين النظام المغربي والقوى الديموقراطية قائمًا على رغبة النظام في توريط الأشكال والبنيات الحداثية والمؤسسات الديموقراطية في تبعيةٍ للتقليد، وعلى رغبة القوى الديموقراطية في توريط النسق السياسي الرسمي التقليدي داخل الشكل الحداثي بحيث يصير الشكلُ مصدرَ إنتاج للجوهر.

ومن أجل تكريس هذا التعايش الصعب بين الشكل التقليدي والبنيات الحداثية، عَمَدَ النظامُ السياسي الرسمي في المغرب إلى التسليم بمبدإ الحق في المشاركة من خلال الأشكال التالية:

ـ المشاركة في التعبير، إذ صدر منذ ١٩ نوفمبر ١٩٥٨ قانونُ الصحافة الذي يتضمّن إقرارًا صريحًا بحرية الصحافة.

ـ المشاركة الانتخابية، إذ يتوفّر المغرب منذ ١٩٥٩ على قانون انتخابي يَضْمن للمواطنين حقَّ المشاركة. وقد أُجريتْ أولُ انتخابات في المغرب سنة ١٩٦٠.

ـ المشاركة عبر الأحزاب، فقد نصّ الدستورُ المغربي في الفصل الثالث على دور الأحزاب والتنظيمات السياسية في تأطير وتأهيل المواطن المغربي سياسيّاً حتى تتسنّى له المشاركةُ المباشرةُ في تدبير ومراقبة الشأن العام.

ولكنْ في مقابل هذه الترسانة القانونية الضامنة لحقّ المواطن في المشاركة السياسية، أَوْجَدَ المشرِّعُ ترسانةً قانونيةً مضادّةً تعمل على الحدّ من الأثر الإيجابي والفعلي لمبدإ المشاركة السياسية. يُضاف إلى ذلك وجودُ ترسانة أوسع من الأعراف والتقاليد والأدوات الفعلية لتدبير السياسة. والحصيلة هي فراغُ المشاركة من كلّ معنى أو دلالة!

فإذا كان الدستورُ المغربي يتيح، نظريّاً، حريةَ الانتماء السياسي والمشاركة الانتخابية وغير ذلك من آليات المشاركة السياسية المباشرة، فإنّه يعطي، في المقابل، حريةً مطلقةً للمؤسسة الملكية في تدبير الشأن السياسي وصياغة القرارات المصيرية. كما أنّ هذا الدستور لا يُخْضع المؤسسةَ الملكيةَ لضوابط الدستور، بل يُقرّ بنظرية «إمارة المؤمنين» التي تَجْعل من شخص الملك أميرًا للمؤمنين يستمدّ سلطتَه وشرعيتَه من الله ومن الإرث التاريخي. فإعمالاً للفصل التاسع عشر من الدستور المغربي، بإمكان الملكِ أن يكون مشرِّعًا يُصْدر القوانينَ دون أن تكون ملزَمَةً بالمرور عبر المؤسسات الدستورية. كما أنّ شخص الملك يمكنه أن يَتّخذ القرارات التي تخصّ جميعَ القطاعات بدون استثناء، من الموقع المتسامي الذي يحتلّه ويحصّنه ـ بل ويقدِّسه ـ ضدّ أيّة محاسبة.

كما عَمَدَ النظامُ السياسي التقليدي في المغرب إلى توظيف التزوير الانتخابي من أجل تكريس ذلك الوضع السياسي. والتزوير الانتخابي في هذا النظام يَسْعى جاهدًا إلى تكريس فكرة التعيين، وتغليبِها على فكرة الانتخاب. تبدأ عمليةُ التزوير في توجيه الأحزاب بالشكل الذي يَدْفعها إلى «ترشيح» أفراد معينين ترضى عنهم السلطةُ، وفي هذا السياق لا تألو السلطة جهدًا في توظيف مخزون الأعراف والتقاليد وعلاقات الرشوة والارتشاء. وعبر هذه السيرورة أقيمتْ بين النظام الرسمي المغربي والأحزاب والنخب السياسية علاقةٌ تستند إلى مبدإ

أقصى ما يُمْكن النظامَ الشمولي أن يَسْمح به هو مشاركة محدودة، أو مشاركة سياسية «مجازية»

الاتفاق العامّ على نفاقٍ عامّ، أي الاتفاق بين الطرفين على أن تستمر هذه المؤسسات الحداثية في الوجود من حيث الشكل، على أن تَسودَ المؤسسةُ الملكيةُ العتيقة وتتحكّم في شؤون الدولة. وهذا يدلّ على أنّ النخب السياسية المغربية تقبّلتْ شروطَ اللعبة السياسية التي يديرها النظامُ المغربي وسلّمَتْ بسيادة نظامٍ أبويٍّ يَلْعب فيه الأبُ الدورَ المركزيَّ، في حين تظلّ هي على هامش المشهد السياسي تقتات ممّا يجود به النظامُ عليها في المناسبات الانتخابية أو في تشكيل الجسم الحكومي أو النيابي.

نَخْلص إلى أنّه، مع وجود نظام سياسي بهذه الدينامية المغلقة وبهذه الحركية السياسية الحلزونية التي تدور حول ذاتها، يَصْعب الحديثُ عن مشاركة سياسية إيجابية وفاعلة، مهما وُضِعتْ قوانين تدّعي تأمين حقّ المواطن في المشاركة. إنّ نظامًا شموليًّا بهذا الشكل لن يَسْمح بانفتاح اللعبة السياسية، كما هو الحال في النظم السياسية الديموقراطية، بل إنّ أقصى ما يمكن أن يَسْمح به هو مشاركةٌ محدودةٌ أو لنقلْ مشاركة سياسية «مجازية».

«الانتقال السياسي» وآثارُه على المشاركة السياسية للشباب

ارتفعتْ وتيرةُ الجدال حول مرحلةِ «الانتقال السياسي» التي عاشَها المغربُ في أواسط التسعينيات من القرن الفارط، وتعدّدت التأويلاتُ حول دور هذا الانتقال في دعم المشاركة السياسية لدى المواطن المغربي عمومًا، ولدى فئة الشباب على وجه الخصوص. ومن الأسئلة الجوهرية التي أفرزتْها هذه المرحلةُ السؤالُ التالي: هل نحن في المغرب نعيش، فعلاً، مرحلةً سِياسيةً انتقالية؟

للإجابة على هذا السؤال، يجب التذكير بأنّ المرحلة الانتقالية في كل الدول التي مارستْها تشير إلى مرحلة وسطى محدودةٍ في الزمان يتعايش فيها القديمُ والحديثُ، في انتظار تهيئة الظروف لتحقيق الانتقال إلى النظام الديموقراطي. ومن شروط المرحلة الانتقالية في المغرب أن تُفْضي بنا إلى تأسيس نظامَ ملكي برلماني، أي أنّه يُفْترض أن تؤسِّس لنوع من التعاقد بين القوى الديموقراطية من جهة والمؤسسة الملكية من جهة ثانية. ويمكن أن نصطلح على هذا التعاقد بـ «المَلَكية التعاقدية» التي تعطي مشروعيةً متوازنةً لهذين الطرفين تَضْمن نوعًا من الحكم الثنائي يتعاون فيه وزيرٌ أولُ يستمدّ مشروعيتَه من صناديق الاقتراع مع حُكْم المَلِك الذي يستمدّ مشروعيَته من التاريخ، فيندمجان في مشروع تعاونٍ يمهِّد الطريقَ نحو إرساء قواعد مرحلة المَلَكية البرلمانية.

ومن أهمّ الوظائف التي تقوم بها الملكيةُ التعاقديةُ في المرحلة الانتقالية فتحُ ورشات إصلاح كبرى تَكُون بمثابة الجسر المؤدّي إلى تحقيق الانتقال السياسي الحقيقي نحو دولة المؤسسات والحقّ والقانون. ومن أبرز هذه الورشات التي يجب أن يباشَرَ العملُ فيها:

١ ـ إصلاح اقتصادي نَنْتقل بواسطته من اقتصاد الريْع إلى الاقتصاد الوطني المنتِج، ومن «مَخْزنة» الاقتصاد إلى اللعبة الاقتصادية المفتوحة والمؤسَّسة على القانون.

٢ ـ إصلاح دستوري يَحلّ الإشكالات الموجودةَ في الدستور الملكي الممنوح، كما يعطي لفَصْل السُّلط بُعدَه الحقيقي، ويَسْمح بتوفّر قضاء مستقلّ، وبإيجاد مؤسسات تشريعية أصيلة تكون لها الولايةُ العامةُ في التشريع.

٣ ـ الإصلاح الانتخابي، ومن خلاله تصير اللعبةُ الانتخابيةُ مفتوحةً ومؤسسة.

٤ ـ إصلاح الفضاء العامّ للحريات، حتى يتمكّنَ المواطنُ من ممارسات الحريات العامة دون قيود أو شروط قَبْلية.

٥ ـ إصلاح النظام الحزبي، وذلك من خلال إلزام الدولة نفسَها بقيود تعلن عَبْرها الحياديةَ التامةَ في تعاملها مع الكائنات الحزبية.

المشاركة السياسية وإشكالية النظام السياسي في المغرب

هذه هي الورشات التي تباشرها الفترةُ الانتقالية وتلتزم بتحقيق أهدافها. فهل تحقَّق لنا ذلك في «مرحلة التناوب السياسي»؟ وهل تمكّنّا في هذه المرحلة من إقامة نظام مَلَكي تعاقدي يرتهن إلى انفتاح اللعبة السياسية واحتضان المشاركة السياسية للمواطن عامةً، وللشابّ بصفة خاصة؟

إنّ المتأمّل في المسار السياسي المغربي العام يَلْحظ، دون عناءٍ تأمُّل، أنّ السلطة المغربية في الفترة الانتقالية ظلّت تتدخل لتمنعَ أحزابًا معينةً من الوجود. وفي مرحلة الترويج لخطاب «الانفتاح السياسي،» نجد الدولةَ تتدخل لدى قيادة حزب إسلامي، بمناسبة الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٢، لتَطْلب منه ترشيحَ عدد محدود من مرشّحيه، خوفًا من ارتباك البنية السياسية القائمة وتغيير الخريطة السياسية المعدَّةِ سلفًا داخل دوائر وزارة الداخلية المغربية.

ولكنّ السلطة لم تكن وحدَها مَنْ أَجْهض فكرةَ الانتقال السياسي وما يستتبعها من نضج وتهيئةٍ للشروط الموضوعية لتحقيق المشاركة السياسية، وإنما العائلة السياسية الوطنية الديموقراطية التي قادت التجربة ساهمتْ بدورها في تقليص إرادة المشاركة المباشرة للمواطن عامةً ولدى الشاب بصفة خاصة. إنّ حزب الاتحاد الاشتراكي بقيادة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، زعيم مرحلة «التناوب السياسي،» لم يُتِحْ لمناضليه أنفسهم المشاركَةَ في صناعة هذه التجربة من خلال استفتاء أو مناقشة عميقة لهذا المسار السياسي الجديد. بل حتى عندما بادرت القوى الشبابيةُ في حزب الاتحاد الاشتراكي إلى المطالبة بالمشاركة في تدبير تلك المرحلة، انزعج القادة وأحسّوا بأنّ التمادي في استشارةِ هذه القوى أو مشاركتِها في تأثيث التجربة قد يَعْصف بكلّ آمالهم في الوصول إلى مراكز القرار. وقد بدا لنا وكأنّ القادةَ، في حينه، اعتقدوا أنّهم يقودون شبابَهم قسرًا إلى السعادة، فليس عليهم إذنْ استشارتُهم أو الأخذُ برأيهم! والحال أنّه لو تمت هذه الاستشارة، وكانت المشاركةُ الشبابيةُ قويةً، وكانت حكومةُ التناوب منتوجًا شعبيّاً وشبابيّاً جماعيّاً، لَتَسنّى لهذا المنتوج أن يكون، بحقٍّ، فاعلاً في مسار التاريخ.

إنّ شباب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ممثَّلين في «الشبيبة الاتحادية،» كانوا قد عارضوا المشاركةَ في الحكومة، لا من موقف الرفض المطلق أو السلبي، وإنما لأنّ الشروط لم تكن قد تحقّقتْ بعد. وقد رأوا في تلك المشاركة، وكانوا على حقّ في ذلك، مشاركةً مجازيةً ستُجْهز على الرصيد النضالي التاريخي للحزب وعلى طبيعة مواقفه المبدئية التي عَبَّر عنها في كل مساراته السياسية والمجتمعية. لكنّ القادة رأوا في المشاركة الحكومية، ربّما، فرصةً تاريخيةً بالنسبة إليهم، قد تضيع إنْ هم أصاخوا السمعَ إلى النداءات القاعدية الصادقة.

وبعد مرور كل هذه السنوات من عمر تجربة «الانتقال السياسي» يجب الإقرارُ بأنّ هذه المرحلة قد استنفدتْ كلَّ إمكانياتها وانتهت برجالاتها وسيناريوهاتها، ولن تتمكّن من تقديم أفضل ممّا قدَّمته، وأنّ المرحلة المقبلة لم تُصنع بعدُ فالنخب الحزبية التقليدية لم تعد تحظى بشعبية كبيرة، وقَنعتْ بما يمكن أن يَمْنحها التناوبُ التوافقي، فأَخْلَتْ مواقعَها لحركةٍ أصوليةٍ نجحتْ في التقاط اللحظة التاريخية لتحقيقِ امتدادها الجماهيري. وهذه الحركة ـ بالرغم من صدقية عدد كبير من قياداتها الوطنية النزيهة ـ تبقى، في عمقها وفي بنيتها العقدية والمذهبية، حركةً مناهضةً للديموقراطية. وهذا يعني أنّ الشباب المغربي سيجد نفسَه في المرحلة القادمة أمام اتجاهين: الاتجاه الأصولي المعادي للديموقراطية، والاتجاه المخزني الهادف إلى تكريس الوضع القائم، مقدِّمًا الهامشَ الديموقراطيَّ البسيطَ الممنوحَ في المشهد السياسي باعتباره الديموقراطيةَ الحقيقية. وللأسف، نجد اليوم في صفوف اليسار المغربي مَنِ التَحَقَ بهذا المسار المخزني وأصبح يرى في مجرد الاستمرار حمايةً لوجوده!

لكنْ بدلاً من الخضوع للمشروع الأصولي، والارتهان للمشروع المخزني، تُطْرح على الشباب المغربي ضرورةُ فتح

لو كان هناك عزوفٌ للشباب المغربي عن السياسة في معناها العامّ، لما وَجَدْنا آلافًا منهم متضامنين مع الشعب العراقي والفلسطيني.

طريقٍ جديدٍ يتيح لهم العملَ على بناء المرحلة الجديدة. ولصُناعة هذه المرحلة يتوجّب على الشباب تخليصُ السياسة ممّا عَلِق بها من شوائب المراحل السابقة؛ والمراهنةُ على اعتماد برامج تراعي التحوُّلاتِ الجاريةَ؛ وضمانُ توفير التقنياتَ التي تَسْمح بالتداول على السلط الحزبية؛ والتحرر من الآثار الكارثية التي نجمتْ عن مشاركة الأحزاب الديموقراطية في المؤسسات العمومية، وذلك من خلال تدشين ثورة إصلاحية سياسية وحزبية تَنْقلنا من مواصفات الحزب الوطني إلى مواصفات الحزب الديموقراطي.

الشباب والمسألة الحزبية

من المقولات الأكثر شيوعًا في الخطاب السياسي المغربي مقولةُ «العزوف السياسي لدى شريحة الشباب» ـ وهي مقولة، في اعتقادنا، تُجانِبُ الصوابَ. فالمتأمِّل في المشهد السياسي يُدْرك المشاركةَ القويةَ للشباب في مجالات إبداء الرأي، من خلال الانتظام في الهيئات والتنظيمات السياسية، الأمرُ الذي يدلّ على أنّ العزوفَ الممارَسَ من لدن الشباب هو عزوف عن الأحزاب الوطنية التقليدية لا عن السياسة بمعناها العامّ.

إنّ التجارب الانتخابية الأخيرة في المغرب تَرَكَتْ لدى المتتبِّع انطباعًا بمدى عزوف فئات الشباب عن ممارسة الاستحقاق الانتخابي، لكنّه عزوفٌ عن مشاركة سياسية من نوعٍ خاص. ولو كان هناك عزوفٌ للشباب المغربي عن السياسة في معناها العامّ، لما وَجَدْنا آلافًا من الشباب تعجّ بهم شوارعُ المغرب في المظاهرات التضامنية مع الشعبين الفلسطيني والعراقي أو في الوقفات الاحتجاجية ضد «منتدى المستقبل» الذي عُقِدَ مؤخَّرًا في المغرب، أو في غيرها من اللحظات السياسية التي تسمو فيها السياسةُ إلى المعاني الفاضلة والسامية.

لقد كان الشباب المغربي في الماضي لا يوزِّع ثقتَه على أكثر من جهة، بل كان يجمّعها في نخبة ديموقراطية يسارية ويعتبرها محطَّ أماله. لكنْ، بعد مسلسل معقّدٍ ومركّب، لاحظ الشباب أنّ ثقتهم قد تزعزعتْ في هذه النخبة، فتحوّلوا إلى الحركات الإسلامية التي أَضْحتْ تقدِّم نخبًا جديدةً لم يسبقْ أن تورَّطتْ في المشاركة السياسية الرسمية، مع كلّ ما يرافق تلك المشاركةَ من انحرافاتٍ وتفقيرٍ لاستراتيجية النضال الديموقراطي.

إنّنا لسنا ضدّ مبدإ المشاركة المؤسساتية، لكنّنا ضدّ المشاركة المجازية، تلك المشاركة التي لم توفِّر لتفسها قبلَ خوض التجربة نظامًا احترازيّاً يحميها من أخطار المشاركة المؤسسية على بنياتها وعلى طبيعة استمرارها. فقد ألقت هذه الأحزابُ بمناضليها في مهامّ التدبير الجماعي والبرلماني والحكومي، وشيئًا فشيئًا تماهى هؤلاء بدواليب السلطة واستلهموا قِيَمَ التدبير الدولتي، فراحوا يبتعدون عن الإيديولوجيا المؤطّرة لأحزابهم، ويبتعدون عن قواعدهم، ويبحثون عن الأدوات التي تَسْمح لهم بالسيطرة على تنظيماتهم الحزبية. وكان من بين هذه الوسائل «التشييخُ» المعتمدُ لأطر الأحزاب، وذلك من خلال وقف توافد العناصر الشبابية الراغبة في المشاركة في التدبير الحزبي وفي إغناء استراتيجيته النضالية. والوسيلة الأخرى هي استئصالُ التيارات النقدية داخل هذه الأحزاب والتي يُمْكنها أن تطالب تلك النخبَ بتغيير توجهاتها السياسية ونمط علاقاتها بالسلطة. وكيما تتحرَّر هذه النخبُ من وجع الرأس، راحت تنشئ قواعدَ «شبابيةً» على مقاسها، قواعدَ تستحسن عملَها وتباركه ولا تضعه موضعَ سؤالٍ أو نقدٍ. وقد أدّت هذه الاستراتيجية إلى إعادة بناء الهندسة الحزبية بحيث تمّ التخلّي عن المناضلين الذين يَدْخلون ـ أصلاً ـ إلى صفوف الحزب بمنطق تعاقديّ ونفعيّ موقّت لا تؤطِّره النظرةُ الشمولية والعميقةُ. وهذا ما صيَّرَ الأحزابَ خاضعةً لنفوذ نُخَبٍ قادرةٍ على تجسير العلاقة بين السلطة والحزب، لكنّها غير قادرة على الدفاع عن المشروع الحزبي في جميع الأوقات والحالات؛ إنّها مجردُ نخب انتهازية تستفيد من ثمرة اللحظات الحزبية الزاهية والمتقدمة، أي اللحظات التي يكون فيها الحزبُ محطَّ رضى من طرف السلطات العليا في البلاد.

المشاركة السياسية وإشكالية النظام السياسي في المغرب -

بهذا المعنى، أمست أحزابُنا التقليدية مجرد مقاولات تؤمِّن تبادلَ الخدمات بين نخب معينة، وتلعب دورَ الوساطة. أما الوظائف الحزبية الأخرى التي تعطي لمفهوم المشاركة السياسية معنًى، فلم تعد الأحزابُ تمارسها، بل اكتفت بالاستفادة من مَغْرم الولاء للنظام، حتى باتت الأحزاب المغربية اليوم لا تتنافس على تقديم المشاريع والرؤى والحلول وإنما على كسب رضى النظام!

أمام هذا الوضع السياسي المغلق والخالي من توفّر عناصر المنافسة السياسية القويمة، لا بدّ من التفكير في مستقبل الشباب والمشاركة السياسية من داخل هذه الصيرورة السوسيولوجية حتى لا نضطرّ إلى إعادة إنتاجها. ولأجل ذلك، ينبغي وضعُ الشباب أمام خيار جديد هو خيار القوى العقلانية الجماهيرية الشعبية الصاعدة من أسفل إلى أعلى، وهو خيارٌ يحافظ للسياسة على بعدها الجوهري باعتبارها خدمةً عموميةً تَحْرص على نزاهة الوسائل والإبداع لا اجترارًا مملاً لسيناريوهاتٍ معدّةٍ سلفًا داخل دوائر السلطة.

إنّ دورنا، كحركات ديموقراطية عقلانية، قائمٌ في المبادرة إلى بناء قوة سياسية تحرص على نزاهة الوسائل و تدافع عن الشرعية الديموقراطية وعلى التجديد الديني الذي كان أساسيّاً في النقلات الحداثية التي عرفتها مختلفُ المجتمعات الحداثية. وإنّ اليسار المغربي الجديد يمتلك من عناصر القوة داخل المجتمع ما يؤهّله للقيام بهذا الدور التصحيحي والإصلاحي في بنية الفكر والممارسة السياسيْن. وتتجلّى عناصرُ قوة اليسار المغربي في تزايد الوعي بقيمة المواطَنة، وبتزايد أعداد النشطاء الحقوقيين وتناسلهم داخل المجتمع، وبوجود صحافة مستقلة تتقوّى باطّراد وتَعْمل على كسر الطابوهات وعلى الوصول إلى خطاب عقلاني.

غير أنّ ما يَنْقص تيارَ اليسار المغربي هو وجودُ نخبة قادرة على صياغة برامجها قصدَ استيعاب كلّ هذه البؤر وصَهْرِها في بوتقة واحدة، وصنع الأخاديد كيما تمرّ الطاقةُ المولِّدة للفعل وللحركة بين مختلف بنيات هذه البؤر. وقد يشكّل هذا العملُ البدايةَ الصحيحةَ لبناء جبهة النضال الديموقراطي من أجل إعادة الأمل في المشاركة السياسية للشباب، ومن خلالهم لعموم المواطنين.

محمد الساسي

أستاذ جامعي، كاتب عامّ الجمعية السياسية «الوفاء للديموقراطية،» والكاتب العامّ السابق لمنظمة الشبيبة الاتحادية.

ندوة: عوائق العمل الشبابي السياسي في المغرب

المشاركون: محمد العوني، عمر أحرشان، سعيد فكاك، حسن طارق، حميد أوفريد، محمد زايز، عبد الله البقالي.
أدار الندوة: عبد الحق لبيض

ندوة

عبد الحق لبيض: ارتبط مفهومُ «المشاركة السياسية» بصيرورة التحولات التي عرفتْها الأممُ الديموقراطية منذ بزوغ الاهتمام بالمسألة الديموقراطية واعتبارها أسَّ الحركة الحداثية في المجتمعات الصناعية. فلقد أكّد مجموعُ الباحثين وعلماء علم السياسة أنّ الديموقراطية لا تتحقق إلاّ بفضل مواطنين حاملين لدرجةٍ عاليةٍ من المعلومات السياسية، ولديهم عمقُ ارتباطٍ بقيم التعدد وإرادة الالتزام. وندرك من خلال ذلك أنّ مفهوم «المشاركة السياسية» هو نتاجُ سيرورة الأنظمة الديموقراطية التي انبنتْ على فكرة انفتاح اللعبة السياسية بما يَضْمن الحظوظَ لكافة القُوى في التعبير الحرّ عن مشاريعها، وفي ضمان حقّ التداول في التدبير السياسي والاقتصادي والثقافي للمجال العامّ وفق آليات النظام التمثيلي المعتمِدِ على الاقتراع المباشر والنزيه.

خلاصة الكلام أنّ المشاركة السياسية أداةٌ من أدوات السلوك الديموقراطي الذي يَهْدف إلى تحقيق اجتماعية الفرد وإبراز إيجابياته في التعاطي مع شؤونه العامة لخلقِ ما يسمّى بـ «المواطن الفاعل» Citoyen Actif أو «المشارك الفاعل،» على حد تعبير ستيوارت ميل، أو «المواطن الصالح» على حدّ تعبير مونتسكيو، أو المواطن «الجاهز والمهتمّ بالشؤون العامة» حسب إمانويل سييس.

ويتجدد النقاشُ حاليّاً في معاهد البحوث الغربية، كما في الجامعات وفي الإعلام بشتّى أنواعه، عن تحوّلات مفهوم المشاركة السياسية في سياق التحوّلات التي عرفتْها المجتمعاتُ الغربية. فابتداءً من سنوات السبعينيات والثمانينيات صرنا أمام تنوُّعٍ في صيغ المشاركة السياسية. وهذا التحول وضعَ مفهومَ «المشاركة» ذاتَه في أزمة نظرية وإجرائية استدعتْ نقاشاتٍ عديدةً تحاول أن تقارب الأزمةَ من خلال إيجاد مسوِّغات جديدة لفعل المشاركة السياسية تؤلِّف بين الأشكال القديمة والجديدة.

ارتأيْنا أن نقدِّم بهذه الإشارات العامة لنبيِّن أنّ حديثنا عن مفهوم المشاركة السياسية ضمن نظام **غير** ديموقراطي يَسْتلزم استحضارَ مكوِّناتٍ مختلفة عن تلك التي نقارب بها المفهومَ في مجاله الغربي. وهذا المعطى يَدْفعنا إلى البحث في خصوصية النسق السياسي المغربي، والعربي عامةً. كما أنّنا مدعوون إلى مقاربة تحوّلات المفهوم في مجاله الغربي نفسه والتساؤل بالتالي: هل نحن معنيّون بهذه الدينامية الداخلية التي تَحْكم المفهومَ في بعديه النظري والعملي، أمْ أنّ أزمة المفهوم عندنا لها طبيعةٌ مختلفةٌ وخاصياتٌ مغايرة؟

إنّنا عندما نَطْرح مفهومَ «المشاركة السياسية» للدراسة وللنقاش نعي صعوبةَ المقاربة، واستحالةَ المقارنة ما بين السياقين الغربي والمغربي أو العربي. فالنظام السياسي الرسمي المغربي نظامٌ مغلَقٌ لا يتيح إمكانيةَ المشاركة السياسية المفتوحة على تنافسية المبادرة والخلق، ويقيم البناءَ السياسي العامّ على ميكانيزمات احتكار السلطة. وهو بذلك يحدّ من كلّ الآثار الإيجابية للمشاركة السياسية، ويحوِّلها إلى مجرد سلوك مجازيّ، القصدُ منه البهرجةُ السياسيةُ لا الفعلُ السياسي المنتِجُ والفعّال. لهذا السبب، فإنّ مناقشتنا لمفهوم المشاركة السياسية في المغرب لا بدَّ أن ينطلق من سياق النسق السياسي المغربي ليَخْلص إلى استنتاجات عامة توجِّه نقاشَنا في محاور هذه الندوة.

تميَّزَ النقاشُ السياسي في المغرب منذ أواسط التسعينيات بظهور «مرحلة الانتقال السياسي،» وهي المرحلة التي كان المؤمَّلُ فيها أن تَنْقل المغربَ من النظام السياسي الشمولي والمغلق إلى النظام الديموقراطي المفتوح والقائم على آلية التداول السلمي للسلطة. ومن مستلزمات بناء المرحلة الانتقالية وجودُ مشاركة فعّالة ومباشرة من المواطن. غير أنّ عملية «الانتقال السياسي» في المغرب جاءت نتاجَ توافُقِ نخبةٍ سياسيةٍ معينة مع القصر، وهذا ما جعل منها عمليةً من دون عمق اجتماعي ولا رصيدٍ جماهيري قادرٍ على الدفع بسقف التغييرات السياسية إلى الحدود القصوى. بل إنّ الشباب، وهم عمادُ كل ثورة إصلاحية، ظلّوا على هامش صناعة قرار المرحلة الانتقالية.

ندوة: عوائق العمل الشبابي السياسي في المغرب

اليومَ، وتجربةُ «الانتقال السياسي» في المغرب تعيش أزمةَ هويةٍ وأزمةَ مبادئ وأزمةَ ممارسة، نسأل: مَنْ يَمْتلك ناصيةَ بناء المرحلة القادمة؟ أكيد أنّ الجواب سيكون: إنّهم الشباب. لكنّ السؤال الآخر هو: كيف يُمْكن أن ينتظم هؤلاء الشبابُ ضمن مفهوم جديد للمشاركة السياسية، ويعبِّروا عن رغبتهم في استئناف بناء مرحلة الانتقال السياسي ضمن شروط تاريخية مختلفة وعلى أساس تعاقدٍ مختلفٍ في بنوده وأهدافه؟

غايتُنا في هذه الندوة أن نسهم في صياغة أسس جديدة لمفهوم المشاركة السياسية لدى فئة الشباب، من خلال مشاركة قياديين في منظمات شبابية، لهم من التجربة النضالية والتراكُم المعرفي والنزاهةِ الفكرية ما يخوِّلهم القيامَ بدور تاريخي في التأسيس لدورٍ فاعل للشباب المغربي في رسم ملامح المرحلة الجديدة، وفي إحداث إقلاع ديموقراطي يُخْرج المغربَ من دولة المَلَكية التقليدية والمطلقة إلى دولة سيادة الدستور والمؤسسات وفَصْل السلطات.

نبدأ ندوتَنا بتحديدٍ عامّ لمفهوم المشاركة السياسية ضمن المتغيرات التي لحقتْ هذا المفهوم، على أن نستعرض لاحقًا إشكاليةَ المشاركة السياسية في تجربة «الانتقال السياسي» في المغرب، ثم نختم ندوتَنا بمحور حول دور التنظيمات السياسية الشبابية في دعم مبدإ المشاركة السياسية للشباب.

I ـ في مفهوم المشاركة السياسية

محمد العوني: يُعدّ موضوعُ المشاركة السياسية، عمومًا، ومشاركةُ الشباب، بصفة خاصة، موضوعًا إشكاليّاً بسبب اختلاف السياقات التي يقارَبُ من خلالها. ويمكننا حصرُ هذه السياقات في العناصر التالية:

١ ـ التعبير عن الرأي: وهو مستوًى أوليّ في عملية المشاركة السياسية، ولكنّه يُعتبر أحدَ عناصرها التأسيسية، خاصةً إذا توفّرتْ له شروطُ النموّ والحركة.

٢ ـ المساهمة في الفعل داخل المجتمع: وهو مستوى متقدِّم في مسلسل المشاركة السياسية. وقد برهن الشباب المغربي في سياقات تاريخية متعددة على مشاركة خلاقة وفعّالة، وهو الفعل الذي ظلّ على الدوام يَحْمل أبعادًا سياسية كامنةً تارةً ومعلنةً أحيانًا كثيرة . ويكفي أن نُذَكّر بالفعل الشبابي المغربي الرائد إبّان فترة الاحتلال الفرنسي للمغرب، استنادًا إلى العمل الرياضي المشحون بالدلالات السياسية، إذ لم تكن الفرقُ الرياضيةُ آنذاك مجردَ نوادٍ لممارسة النشاط الرياضي بقدْر ما كانت خلايا لتنظيم المقاومة ومدارس لتشرُّب الوطنية. واليومَ، يواصل الشبابُ المغربي الفعلَ ذاتَه بهدف تحقيق التنمية المجتمعية والإقلاع الاقتصادي والثقافي وتكريس دولة المؤسسات؛ وكلُّ ذلك من خلال العمل البيئي والعمل النضالي الاحتجاجي، الذي تتزعمه حركةُ المعطَّلين ذوي الشهادات العليا، وما شابههما من حركات المجتمع المدني ذاتِ الأبعاد السياسية الواضحة أو المضمَرة.

٣ ـ المشاركة السياسية المباشرة: وتتجلّى في التعبيرات السياسية المباشرة التي تتيحها فرصُ الاستحقاقات الانتخابية، علمًا أنّ العملية الانتخابية لا تمثِّل سوى جزء من عملية المشاركة السياسية لا العمليةَ كلَّها. وهنا يُمْكن الإقرارُ بأنّ نسبة المشاركة السياسية في المغرب ضعيفة، لا لدى الشباب وحدهم، وإنّما لدى كافة الفئات العمرية أيضًا.

٤ ـ التموقف السياسي: وهو أسمى أشكال المشاركة السياسية، ويَأْخذ تعابيرَ متنوعة. وكثيرًا ما يلتقي التموقفُ السياسي مع المساهمة في الفعل داخل المجتمع. وفي هذا المستوى بالذات تُمْكن ملاحظةُ الحضور الكبير للشباب المغربي، الذي عَبَّر في غيرِ مناسبةٍ عن حسّه السياسي المتميز الذي يسمو، أحيانًا، إلى مستوى المطالبة بالحق في المشاركة في صناعة القرار.

عمر أحرشان: مفهوم «المشاركة السياسية» هو من المفاهيم الإشكالية حقّاً. وسنحاول، تجاوزًا، أن نحدِّد مجاليْن كبيريْن:

أولاً: المجال العامّ، الذي يحدِّد معنى المشاركة من خلال الانطلاق من مكوِّن «المواطن» الذي يهتمّ بالشأن العامّ، ويسعى

ما معنى أن نقوّم اليوم مشاركةَ الشباب في السياسة، والأرقامُ الحقيقيةُ في حوزة وزارة الداخلية؟!

من خلال انخراطه فيه إلى تخليص نفسه من نوازعها الفردانية وميولها الانطوائية، والانتقال من المواطَنة السلبية إلى «المواطَنة المشاركة» التي تقوم على مبدإ المصلحة العامة.

ثانيًا: التأثير في الرأي العامّ، الذي يَمْلك سلطةَ تقرير الأوضاع السياسية وصياغة آليّات اتّخاذ القرار السياسي.

إذاً انطلقنا من هذين المجاليْن المحدَّديْن، يتّضح لنا أنّنا في المغْرب قد نتعسف على مفهوم «المشاركة السياسية» عندما نُدْرجه في سياق خطاباتنا السياسية وكأنّه مسلَّمة لا جدال حولها. فهل نَمْلك في المغرب مجالاً عامّاً تَسُود فيه روحُ المواطنة الهادفة إلى خدمة المصلحة العامة؟ وهل نَمْلك وسائلَ حقيقيةً وفاعلةً لصناعة الرأي العامّ؟ عند مقاربتنا هذين السؤالين نكتشف أنّنا لم نتوفر بعدُ على مجال عامّ حرّ ومستقلّ وفاعل بسبب غياب مفهوم المواطِن ومفهوم المواطَنة. فالرعايا، بخلاف المواطنين، ليس لهم الحقّ في امتلاك مجال للتعبير أو المشاركة في صناعة القرار. وأمام هذا الوضع من الواجب الاعترافُ بأنّ المشاركة السياسية لا تستقيم في ظلّ أوضاع سياسية تسعى إلى تغييب إرادة الشعب وطمس الدور الحيوي للمواطِن، الذي هو أصلُ فكرة المشاركة وعمادُها الرئيس. فكيف نتكلم عن المشاركة السياسية حين لا تَسْلم الانتخابات عندنا من خروقِ وتعسفاتِ السلطة حتى تأتي بها على مقاساتها؟

لهذه الأسباب أرى أنّ غياب الأرضية الصلبة والسليمة، التي تقوم عليها فكرةُ المشاركة السياسية، من المشهد السياسي المغربي، يَجْعل أيةَ محاولة لمقاربة موضوع مشاركة الشباب في العملية السياسية حديثًا في العموميات وفي التنظيرات المتعالية على الواقع الملموس. فما معنى أن نقوّم اليوم عمليةَ مشاركة الشباب في السياسة في ظلّ غيابِ أرقامٍ تُسْعفنا في عملية التقويم هذه؟ فجميعُنا يعلم أنّ الأرقام الحقيقية توجد في حوزة وزارة الداخلية، وتمتنع هذه الأخيرةُ عن نشرها، وتروِّج ـ بدلاً عنها ـ أرقامًا تتقصّد ترسيخَها وجعلَها من مسلَّمات المشهد السياسي. وللأسف، نجدنا جميعًا ننطلق من هذه الأرقام، مع أنّنا نَعْلم أنّها لا تمتّ إلى الواقع بصلة! ولن نستطيع استجلاءَ الوضع السياسي الحقيقي في البلاد وبناءَ نظريات علمية حول المشاركة السياسية، سواء لدى الشباب أو لدى غيرهم من الفئات العُمرية، إلاّ عندما نَحْسم مع احتكارية «المَخْزن» المغربي لقاعدة المعلومات.

سعيد فكاك: ينتمي مفهوم «المشاركة السياسية» إلى علم الاجتماع السياسي، وتتعدد تعاريفُه بتعدد السياقات التي يُدْرَجُ فيها. فهناك مَنْ يَحْصره في العملية الانتخابية، وهناك مَنْ يَرْبطه بالتعاطي الإيجابي مع المؤسسات السياسية، وفريق ثالث يرى ـ مثل الأخ عمر ـ أنّ المشاركة السياسية تتحقّق عندما ينتقل الكائن من الفردانية والشخصانية إلى الاهتمام بالشأن العامّ في شموليته: الجمعيات الرياضية والثقافية والاجتماعية وغيرها. وفي اعتقادنا أنّ هذا التعريف الأخير فضفاضٌ ولا يمتّ بصلة إلى المفهوم الدقيق للمشاركة السياسية. فالفعل الرياضي فعلٌ مدني واجتماعي بامتياز، إذ لا يسعى إلى خلق نوع من التوجه السياسي داخل الرأي العام. وقِسْ على ذلك مجموعَ الأنشطة الاجتماعية والثقافية التي، وإن أَضْمرتْ بعضَ التعابير السياسية، لا ترقى إلى مستوى الفعل السياسي المباشر ذي التأثير الفعّال في مجريات الأمور السياسية العامة في البلاد.

تأسيسًا على ذلك، فإنّ المشاركة السياسية هي كل فعل يتم من خلال مؤسسة ذات طبيعة **سياسية خالصة** تَعْمل على التأثير في الرأي العامّ السياسي، مثل الأحزاب والجمعيات السياسية والصحافة والبرلمان. فلا يكفي أن يشارك مواطنٌ عادي في الاستحقاقات الانتخابية لنقول عنه إنّه مشارك سياسي، بل المشارك هو ذاك المواطن الملتزم في إطار ما، باختلاف ألوان هذه الإطارات، ومنها التنظيمات الشبابية التي يُعتقد خطأً أنّها من هيئات المجتمع المدني ـ والحال أنّها هيئات سياسية.

حسن طارق: أتفق مع التعريف الذي قدّمه الأخ سعيد لمفهوم المشاركة السياسية. فالمشاركة السياسية في التعاريف

ندوة: عوائق العمل الشبابي السياسي في المغرب

الكلاسيكية لا تَخْرج عن كونها مشاركةَ المواطن في تدبير الشأن العامّ، ومساهمتَه في صناعة القرار من خلال آليّات الاختيار والاقتراح والتتبع. وعملية المشاركة السياسية عادةً ما تتم عبر مؤسسات، ومن خلال انتخابات وصناعةِ رأيٍ عامّ ووجودِ صحافةٍ وجمعياتٍ سياسية... إلى غيرها من الآليات الممكن افتراضُها لتحقق عملية المشاركة السياسية.

وإذا تركنا حقلَ الماهية والآليات، واتّجهنا صوبَ الحقل العلمي والتجريبي، فسنقول إنّ المشاركة السياسية تحتاج كيما تُسْتنبت في مجتمعٍ ما إلى توعيةِ المواطن بقيمة ومردوديةِ هذه المشاركة على تحسينِ وضعه الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي.

هناك إشكاليات نظرية لا مجال للخوض فيها، لكنّنا سنحاول التأكيدَ على أنّ المشاركة السياسية، باعتبارها مفهومًا، تواجه في هذه اللحظات أزمةً قويةً. وما يهمنا هنا ليس أزمةَ المفهوم في حد ذاته، بقدر ما يَشْغلنا أزمةُ المشاركة السياسية في بعدها **العملي** وفي سياق تجارب تاريخية محدَّدة.

تحيلنا ممارسةُ المشاركة السياسية اليوم على ما يُعْرف في النظم السياسية الغربية بـ «أزمة النظام التمثيلي.» فالديموقراطية الغربية اليوم، كما تناقَشُ في عموم النظم الديموقراطية العريقة، لم تعد ذلك الجوابَ السهلَ الذي أَنْجزه الغربُ نفسُه في إطار تطور تاريخي وفلسفي منذ عصر النهضة إلى اليوم، وإنما أَضْحت محلَّ تساؤل عن إمكانيات تحققها والاقترابِ من قيمها وفلسفتها. وقد اتّضح أنّ الديموقراطية مهدَّدةٌ من طرف النظام التمثيلي الذي تبنَّتْه لمدة قرون من خلال ارتكازها على آلية الاقتراع العامّ. فهذا المواطن الذي يذهب إلى صندوق الاقتراع، ويُدْلي بصوته لفائدةِ توجُّهٍ سياسي معين، ماذا يمكنه أن يَفْعل في الفترة الفاصلة بين الاقتراعين؟ هل يقدِّم استقالتَه لتتحوّل المشاركةُ في اللحظة بين الاقتراعين إلى مشاركة النخبة، أو لنقلْ صفوة النخبة التي تحوز الأغلبية؟ ماذا سيفعل المواطن إذا أراد التعبيرَ عن موقف مستجدّ في الساحة السياسية: هل يَنْزل إلى الشارع ليعلنه، أم يسلِّم الأمرَ إلى مَنْ فَوَّضَ إليهم السلطةَ؟ وإذا كان الأمر كما في الحالة الأخيرة، فأيُّ دور تبقّى للرأي العامّ؟

هذه الإشكالية في الديموقراطية الغربية تجلّتْ بصورة أوضح أثناء الحرب على العراق عندما كنّا نشاهد شوارعَ إسبانيا وإنكلترا تمور بالجماهير التي تندِّد بتلك الحرب، في الوقت الذي كانت فيه الحكومتان تنطلقان في قرارهما المشاركةَ في الحرب من مرجعيةٍ ديموقراطيةٍ تَسْتند إلى أغلبية برلمانية وشرعية سياسية ديموقراطية لا نزاعَ حولهما. وأدّى ذلك إلى طرح السؤال الكبير: هل الديموقراطية هي أن تَمْتلك الشرعيةَ السياسيةَ كيما تقرر في القضايا المصيرية للمواطنين، أمْ أنّها تعني ضرورةَ العودة **دومًا** إلى استفتاء الناس لتجديد المشروعية؟ ثم هذه الملايين التي نزلتْ إلى شوارع مدريد ولندن وغيرها من العواصم الغربية، هل تَمْتلك الشرعيةَ الديموقراطيةَ في التظاهر ضد الشرعية الديموقراطية التي امتلكتْها نخبةٌ سياسيةٌ بواسطة الاقتراع العامّ النزيه والحرّ؟

كما أنّ المشاركة السياسية التي هي عصب الديموقراطيات الغربية تعيش معضلاتٍ أخرى تهدِّد مستقبلَها. فقد أضحت الديموقراطيةُ تواجِه سلطةَ المال. كما تتعرّض الديموقراطيةُ، ومفهومُ المشاركة بالدرجة الأولى، إلى تهديد سلطة الإعلام، وبخاصة الإعلام المرئي، حتى تحوّلتْ إلى ما سمّته الصحافةُ الفرنسيةُ بـ «التلفزقراطية» Télécratique، إذ يكفي أن تمتلك قناةً تلفزيةً لتَحْرفَ النقاشَ السياسي في الاتجاه الذي ترتضيه. وهناك أيضًا سلطةُ «طبقة التقنوقراط»؛ ذلك أنّه بازدياد تعقّد الحياة، فإنّ الجواب الذي يقدّمه السياسيُّ يحتاج دومًا إلى تدقيق الخبير وتقييمه، حتى شاع مؤخّرًا أنّ القرارات السياسية المصيرية في البلدان الديموقراطية تَصْدر من مكاتب الدراسات والأبحاث لا من مكاتب الوزراء والسياسيين.

إجمالاً، يُمْكننا القول إنّ المشاركة السياسية تعيش اليوم على إيقاع معضلات كبرى ومصيرية. وقد تتجدد هذه المعضلات بتجدد الأسئلة التي تطرحها الديموقراطيةُ ذاتُها. لهذا يبدو من

المشاركة السياسية لا تعدو أن تكون في عرف الأنظمة العربية إعادةَ إنتاجِ ما يصفه الحاكمُ أو يقوله!

الصُّغْبُ بتحديدٌ دقيقٌ وشامل لمفهوم المشاركة السياسية. لكنّنا يُمْكِنُنا القول إنّ المشاركة السياسية هي مشارَكاتٌ مرتبطةٌ بثقافة المجتمعات، وبتكونها التاريخي والسياسي، وبمدى اقترابها من لحظة الديموقراطية الحقيقية.

حميد أوفريد: أنهى طارق مداخلتَه بالإشارة إلى أنّ المشاركة السياسية هي **مشاركات** لا مشاركة واحدة، لأنّها تخضع لثقافة كلّ مجتمع ولطبيعةِ التراكمات التي حقّقَها على مستوى الممارسة السياسية. وأريد أن أضيف كذلك أنّ مفهوم المشاركة السياسية يَخْضع لمفهوم السياسة. فإذا كان مفهومُ السياسة في المجتمعات الغربية الديموقراطية يعني التوسيعَ المعجمي لمفهوم «إدارة المدينة،» المؤسَّس على فكرة المواطَنة والتوازُنِ بين الحقّ والواجب، فإنّ المفهوم في الثقافة العربية يأخذ بعدًا آخر. ففي المعاجم العربية «ساس الخيلَ» أيْ رَوَّضَها، ولذلك فإنّ السياسة في الفكر العربي الرسمي جَنَحَتْ دومًا إلى معنى تربية المواطن على الانصياع والطاعة لما هو مقدَّمٌ له سلفًا كتصوُّرٍ عن السياسي وعن مجالات اشتغاله. وبهذا المعنى، فإنّ المشاركة السياسية لا تعدو أن تكون، في عُرْفِ الأنظمة السياسية العربية، إعادةَ إنتاج ما يَصْنعه الحاكمُ أو ما يقوله، دون إبداءِ موقفٍ غير المباركة والتمجيد!

من هذا الفهم البسيط للفعل السياسي العربي، يبدو أنّ أية مقارنة بين مفهوم المشاركة السياسية في العالم العربي ونظيرتها في العالم الغربي الديموقراطي هي مقارنةٌ مجحفةٌ. فإذا كانت المشاركة السياسية في الغرب تقوم على أسس قواعد اللعبة الديموقراطية، فإنّها في العالم العربي تتميز بالعنف؛ ذلك لأنّها تعني إمّا الاندراجَ في النظام السياسي الرسمي كما أقرّه الحاكمُ «الملهَم» والقاهر فوق رعاياه، وإمّا العيشَ على هامش الممارسة السياسية، مع كلّ ما يستوجب ذلك من تفعيل لأساليب العنف والإقصاء.

إنّ الصعوبات التي تواجهها الديموقراطيةُ الغربيةُ العريقة، والتي عَرَضَها أمامنا الأخ طارق، هي صعوباتٌ حقيقيةٌ وبنيوية، لكنّها لا تعنينا نحن مباشرةً. ذلك أنّ العالم العربي، الذي يعيش فترةَ ما قبل الديموقراطية، ما يزال هاجسُه هو تحقيق حلم ذلك النظام التمثيلي ليستطيع المواطنُ الإسهامَ في اتخاذ القرارات وفي مراقبتها. فمهما كانت سلبياتُ النظام التمثيلي فهي هدفُنا الأسمى الآن ولا بديلَ لنا عنها.

وقبل الختام، أؤكّد على ما ذهب إليه الأخ سعيد، من أنّ المشاركة السياسية في معناها العامّ لا تتحقق في أسمى صورها إلا من خلال المشاركة من داخل التنظيم.

محمد زاير: للحديث عن المشاركة السياسية لا بدّ من استحضار مقياس المشاركة وكيفيات تحديده. فقد انطلق الإخوة من تحديدات علمية وأكاديمية لشرح مفهوم المشاركة، وهي تحديدات لا يشكّ أحدٌ في قيمتها وفي جدواها. لكنّ المقاربة العلمية لا تستطيع أن تلغي قيمةَ المقاربة الميدانية لمستوى المشاركة كما تتجلّى في الممارسة اليومية للعمل السياسي المباشر.

ثمّة اعتقاد سائد بأنّ المشاركة السياسية هي تلك الممارساتُ التي تَسْبق عمليةَ الاقتراع، من تعبئة وحملات انتخابية ودعائية. ولتوضيح الصورة أُوردُ عليكم حكايةً عشناها في «منظمة الشباب الاتحادي» مؤخّرًا عندما عَزَمْنا على تنظيم ورشة بمنطقة قروية نائية، فواجَهَنا أهالي تلك القرية بالسؤال البديهي: «هل الآن موسمُ انتخابات؟!» ما يُفْهم من هذا السؤال أنّ ثمة قناعةً راسخةً عند المواطن بأنّ الأحزاب والدولة لا تهتمّ بالحراك السياسي ولا بإشراك المواطن فيه إلاّ في موسم الانتخابات، باعتبار المواطن مجرّد رقم في معادلة لا يُشاركُ في صياغة أشكالها ونتائجها.

والحال أنّ المشاركة السياسية لا تتم إلا من خلال مساهمة المواطن اليومية في الشأن العامّ، وهذه المساهمة لا تشترط أن يكون الفعلُ فقط من داخل موقع القرار في الدولة أو الأحزاب السياسية، وإنما تنفتح على مبادرات كلّ المواطنين الذين لهم رغبةٌ في الانشغال بقضايا الشأن العامّ. وقد تكون مشاركةُ

ندوة: عوائق العمل الشبابي السياسي في المغرب

المواطن في المجال السياسي غيرَ مباشرة، وذلك من خلال انتخابه أناسًا مؤهَّلين لاتخاذ القرارات التي تكون في صالحه، وكذا من خلال تتبُّعه لآليات صناعة القرار ومراقبته عبر الوسائل الممكنة لذلك. ومن هنا تكون سلطةُ القرار نابعةً من قوة الرأي العامّ: فإذا كان الرأي العامّ ضعيفًا فستكون القرارات ضعيفة. وكل هذه الأمور مرتبطةٌ بدرجات وضوح اللعبة الديموقراطية، التي من شأنها أن تَعْكس همومَ وتطلُّعات المواطن من داخل مؤسسات تنفيذية قادرة على الاستجابة لاهتماماته وتوجهاته.

عبد الله البقالي: شخصيّاً لا أميِّز بين المشاركة السياسية وبين باقي مجالات المشاركة، لأنّه لا يمكن أن تكون هناك مشاركةٌ سياسيةٌ دون مشاركة ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية. إنّ الموضوع لا بدّ أن يُطرحَ كقضية ذات امتدادات عميقة داخل قضايا أخرى تتقاطع معها وتتفاعل مع أسئلتها وهواجسها. فالمشاركة السياسية هي جزء من إشكالية الممارسة بشكل عام: المشاركة في التربية الوطنية، المشاركة في إدارة الثروة الوطنية، المشاركة في إدارة الشان الثقافي والديني...

من الواجب الاعترافُ بأنّ مجال المشاركة بصفة عامة في المغرب قد عَرَفَ خلال العشرية الأخيرة مجموعةَ تغيرات شكلتْ نقلةً نوعيةً، بالنظر إلى المتغيِّرات البطيئة التي عاشها المغربُ خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث كان مجال المشاركة ـ البطيئة أصلاً ـ مغلقًا ومحاصَرًا ومسيَّجًا بعدة آليات ووسائل قانونية وأمنية وإعلامية.

في ضوءِ ما عُرض من أفكار في هذه الندوة، يبدو أنّ هناك خللاً كبيرًا بين الممارسة والتنظير لهذه الممارسة. فنحن الآن نتحدث عن المشاركة السياسية، ولكنّنا إذا قمنا بالموازنة بين التنظير للمشاركة وبين ممارسة المشاركة فعليّاً، فسنلاحظ أنّ هناك تدنِّيًا وضعفًا بيّنيْن في إنتاج تنظيرٍ موازٍ للتحولات السياسية التي يعيشها المغربُ. ويكفي أن نستدلّ في هذا المقام بأنّنا لم نتفق إلى الآن على العديد من المفاهيم التي أضحت عناوينَ رئيسيةً لهذه المرحلة!

II ـ المشاركة السياسية و«الانتقال التوافقي» في المغرب

عبد الحق لبيض: لا خلاف في أنّ فترة «الانتقال التوَافقي» تشكّل مرحلةَ جدال سياسي مفتوح. ما يهمّنا هو التساؤل عن حجم المشاركة السياسية في مواكبة أجواء التدشين لمرحلةٍ كان المؤمَّلُ منها وضعَ المغرب على سكّة التحول إلى زمن الانتقال الديموقراطي. ولأنّ أيّ تغيير يقتضي مشاركةً جماهيريةً واسعةً تتمثل أفقَ التغيير وتدافع عنه، فهل توفَّر لتجربة «الانتقال الديموقراطي» هذا النوعُ من التعبئة الجماهيرية ممثّلةً في المشاركة السياسية، وبخاصة لدى فئة الشباب التي هي المعنيةُ أكثرَ من غيرها بأسئلة التغيير والتحول؟ وهل استطاعت هذه التجربة السياسية أن ترسِّخَ نمطًا معينًا من أنماط المشاركة السياسية لدى الشباب يجعل منها بحقٍّ مطلبًا شعبيًا أكثرَ منه إرادةَ نخبةٍ ارتأتْ تغييرَ إيقاع الممارسة السياسية في ظروف استثنائية كان يمرّ بها المغرب؟

العوني: الدعوة إلى الديموقراطية لن تستقيم إلا برفع شعار دمقرطة الدولة والمجتمع في وقت واحد، وبدرجات الفعالية ذاتها. فالطريق إلى الديموقراطية الحقيقية لا يتم عبر الدعوة إلى قيام شكليّات ديموقراطية، وتَرْكِ المجتمع خارج متطلّبات التغيير الديموقراطي المنشود. والحال أنّنا في تجربة الانتقال الديموقراطي اكتفينا بترديد الدعوة إلى الشكليات الديموقراطية وتحايَلْنا على ترتيب الأولويات في المطالب، لا لشيء إلا لأنّ هناك مَنْ له مصلحةٌ في ذلك ويسعى جاهدًا إلى الحفاظ على استمرار الأوضاع على ما هي عليه. وتتحمّل السلطة المغربية المسؤولية في ما وصلتْ إليه الأوضاعُ في مغرب اليوم؛ فإذا أردنا أن نحقّق مشاركةً سياسيةً فاعلة، فينبغي على السلطة السياسية الحاكمة أن تقوم بمبادرات حقيقية في اتجاه المشاركة السياسية، ليس لدى فئة الشباب وحدهم، وإنما لدى كل المواطنين.

وإنّني إذ أركِّز على دور السلطة في ضعف نسبة المشاركة السياسية عند المواطن المغربي، وعند الشاب خصوصًا، فذلك

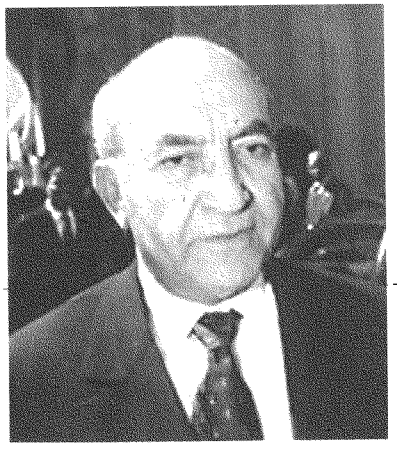

ماذا جنيْنا من مرحلة «الانتقال التوافقي» (مع عبد الرحمن اليوسفي) غير المزيد من الإحباط والابتعاد عن الديموقراطية الحقيقية؟

لِكي أَنْحص ما تروِّجه السلطةُ مؤخّرًا من خطاب تتوخّى منه تجميلَ المسؤولية للأحزاب السياسية في ما وصلتْ إليه الأوضاع من تردٍّ ومن عزوفٍ للشباب عن المشاركة السياسية، وكأنّ هذه الأحزاب عاشت فتراتها الماضيةَ في مناخ منفتح أتاح لها إمكانيةَ التأطير المباشر للمواطنين والعمل على ترسيخ قيم الديموقراطية والمشاركة والمبادرة الحرة! أو كأنّ هذه السلطة لم تعملْ طيلة العقود التي تلت الاستقلال على تقزيم دور الأحزاب الوطنية التاريخية، بل ولم تَرْفع يومًا سوطَ القمع والاغتيال والنفي والاختطاف في حقّ مناضلي هذه الأحزاب، وفي حقّ كل مواطن تخيَّل يومًا أنّه باستطاعته التعبير عن إرادته!

إنّ مفهوم الانتقال الديموقراطي **الحقيقي** هو البحث الدؤوب عن الأنظمة السياسية الملائمة التي تساعدنا على الخروج من الأوضاع السيئة. ولمّا لم يكن هذا البحث قد تمّ الشروعُ فيه بعد، فإنّ أيّ حديث عن «انتقال ديموقراطي» يُعدّ بمثابة قفز عن الواقع والتحليق في أجواء التنظيرات المجرَّدة.

إنّ الإشكالات التي انطلقنا منها عندما أردنا التأسيس للانتقال الديموقراطي ما تزال مطروحةً علينا إلى الآن، من مثل: كيف نستفيد من التجارب الديموقراطية العالمية ومن ثغراتها لنتمّم بناءَ نظام ديموقراطي مغربي يستجيب لتطلّعات المواطن ويحفّزه على المشاركة السياسية الإيجابية في إدارة الشأن العامّ؟ فهذا البناء الديموقراطي لن يكون سليمًا إذا لم يأخذ في الاعتبار أنّ الفعل الديموقراطي فعلٌ متكاملٌ يتداخل فيه السياسيُّ والاقتصاديُّ والاجتماعيُّ والثقافيُّ، وإلاّ فلن يتحقّق هذا النظامُ الذي يجعل الشابَّ ـ الذي هو أصلُ فكرة التغيير ـ يَحْكم نفسَه بنفسه. ذلك أنّ الشاب إذا لم يَدْخل أجواءَ التغيير الديموقراطي الحقيقية، فلن يُبْدي أيةَ رغبةٍ في المشاركة السياسية الفاعلة.

لكنّ المطروح علينا، اليوم، في مغرب «الانتقال السياسي،» تكتنفه بعضُ الغرابة. فالمطلوب منّا أن نعترف بشرعيةِ طبقةٍ راكمت الكثيرَ من الثروات ونَهَبتْ خيرات البلاد، في مقابل الانتقال إلى مرحلة «الديموقراطية» كما رسمتْها عبقريةُ حرس العهد القديم وأخرجتْ حلقاتِها بإتقان المتفنِّن في محو الذاكرة الجماعية. وبالفعل استجاب جزءٌ من الطبقة السياسية الوطنية الديموقراطية لهذا المطلب المجحف، فماذا جنيْنا غيرَ المزيد من اليأس والإحباط والابتعاد عن مرحلة الديموقراطية الحقيقية؟ ألم نزل نَطْرح الأسئلة نفسَها التي بدأنا بها مسيرةَ التوافق السياسي من مثل: كيف وأين تُصرف الأموالُ التي تتحكم فيها السلطة؟ ومَنْ يراقب السلطةَ في تدبيرها لهذه الأموال؟ وأية علاقة للثروة بالسلطة؟

إنّ أية مشاركة لا تجد أجوبةً على هذه الأسئلة الجوهرية ستظل مشاركةً بدون أفق، لأنّ مثل هذه الأجوبة هي التي يُمْكنها أن تحفِّز مشاركتنا السياسية كشباب.

فكاك: نرتهن، دومًا، في حديثنا عن موضوع «الشباب والمشاركة السياسية» إلى تجاربنا كمسؤولين في تنظيمات شبابية، ما دمنا نَفْتقر إلى الدراسات العلمية والأكاديمية الدقيقة في الموضوع، وما دامت كلُّ المعطيات في حوزة وزارة الداخلية التي تتكتّم عليها تكتُّمًا مريبًا لا يفسِّره إلاّ رغبتُها في إخفاء الحقيقة عن المواطن وعن الفاعل السياسي على حد سواء. لكنّنا في السياق ذاته نلمس تكتّمًا من **الأحزاب** في الكشف عن نسبة الشباب المنخرطين في صفوفها.

الحديث عن العزوف السياسي يتم دومًا من خلال قياس الفترة الراهنة بفترات الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن الفائت، حيث كان العمل السياسي منتعشًا وذا فائدة ومردودية. غير أنّ هذه المقايسة تحتاج إلى تمحيص؛ فربما كانت هناك بالفعل مشاركةٌ للشباب في مرحلة الحماس السياسي، لكنْ يجب دومًا مقارنةُ نسبة الشبابِ المشارك بنسبة **الساكنة العامّة** للبلاد. وحتى إذا سلّمنا بأنّ هناك مشاركةً كبيرةً للشباب في تلك الفترة، فلماذا لم نستطع أن نحقّق برنامجَ اليسار والأحزاب الديموقراطية؟ يجب ألا ننسى أنّ المغرب اليوم فيه أكثرُ من ثلاثين مليون نسمة؛ إضافةً إلى أنّ ظروف تلك المرحلة، رغم كلّ عوامل الحصار والقمع، كانت تتّسم بفورة العمل السياسي. وهناك

ندوة: عوائق العمل الشبابي السياسي في المغرب

سبب آخر هو أنّنا جميعًا ننتمي إلى مدرسة سياسية للالتزام، لا إلى مدرسة المال؛ فلقد كان محرِّكنا الأساس في عملية النضال والمشاركة السياسيْن هو الأفكار والمبادئ والمشروع السياسي الديموقراطي الحداثي، لكنّنا اليوم نجد الشابَّ يواجه مشاكلَ عديدةً يلعب فيها العنصرُ الاقتصاديُّ دورًا أساسيّاً نظرًا إلى تعقّد شروط الحياة ومتطلّبات العيش. وثمة أزمة اقتصادية خانقة وأزمات اجتماعية تزداد كل يوم استفحالاً؛ إلى جانب أزمة المؤسسات الديموقراطية... إلى ما سواها من المعضلات التي يضيق المجالُ لعرضها بكاملها، وهي ذات تأثير سلبي على مستوى انخراط المواطن عامةً، والشاب المغربي بصفة خاصة، في قضايا الشأن العامّ.

ولا يُمْكننا الحديث عن المشاركة السياسية دون التطرق إلى مجال التعليم. فالمنظومة التعليمية في المغرب تواجه إشكالاً حقيقيًا يتمثل في نسبة المتخرِّجين من الجامعات والتي لا تتعدى ٩٪ من مجموع المتعلِّمين، في حين تصل في الجزائر إلى ٣٠٪ وفي تونس إلى ٢٠٪، أما في فرنسا فقد تصل النسبة إلى ٦٠٪! إنّ المتأمِّل في هذه النسب يدرك شحَّ دورة إنتاج النُّخب في المغرب، ما دامت الشريحةُ الأكثرُ التزامًا واهتمامًا بالشأن السياسي هي شريحةَ الجامعيين والأساتذة والطلبة.

إذًا، عندما نتحدث عن «عزوف الشباب عن المشاركة السياسية،» فلا بدّ أن يكون حديثُنا نسبيّاً ومسلَّحًا بكلّ هذه المعطيات التي أشرنا إليها. لكنّني أعتقد أنّ تسويدَ المشهد ولعْنَ الظلام لا يَخْدمان الشبابَ، بل يجب فتحُ باب الآمال بالرغم من كلّ الظروف الصعبة التي تتزايد يومًا بعد آخر. فمجرد وجودنا في الساحة السياسية، رفقةَ الآلاف من الشباب من داخل الأحزاب الديموقراطية والمنظمات الشبابية، يعدّ مؤشّرَ خيرٍ وأمل.

بخصوص تأثير التحولات السياسية الأخيرة على المشاركة السياسية، فإنّ أحدًا لا يُنْكر أنّ تجربةَ «حكومة التناوب الأولى» بقيادة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي فَتَحتْ آفاقًا وعبّأتْ حولها إراداتِ أغلبية الشعب المغربي التوّاق إلى التغيير. لكنّ حجم الآمال التي عُلِّقتْ على هذه التجربة كان في حجم الخوف من الردّة عليها إنْ هي لم تستجبْ لمعظم المطالب الجماهيرية ـ وهو للأسف الشديد ما حَصَلَ: فقد كانت حكومةُ اليوسفي جاهلةً بخبايا الأمور، كما لم تكن تَعْلم حجمَ المقاومة التي ستواجهها من لدن أصحاب الامتيازات والرافضين لأيّ تغيير خوفًا على مصالحهم ومكتسباتهم. لذا كان لهذا التحول السياسي انعكاساته السلبيةُ على مستوى المشاركة السياسية، وعلى تعميق الإحساس بالاغتراب السياسي عند شريحة الشباب بصفة خاصة.

أحرشان: ما يجب التأكد منه أنّنا في المغرب لا نَمْلك شروطَ المشاركة السياسية ولا إمكانياتها حتى في حدّها الأدنى. هذه حقيقة يجب عدمُ التحايل عليها بدعوى إشعال شمعة الأمل أو إشاعة التفاؤل في الشباب!

في بداية التسعينيات، بدأ الحديثُ عن انعطافٍ وتحوّلٍ سياسيْن يأذنان ببزوغ مرحلة سياسية جديدة أهمُّ ما مَيَّزها كثرةُ العناوين والشعارات، في حين ظل مضمونُ العمل السياسي على حاله، بل ربما ازداد سوءًا. وبدون تنظيرات نودّ أن نتساءل: ماذا حقّقتْ لنا تجربةُ التناوب من متغيّرات على مستوى الممارسة السياسية، وعلى مستوى عيش المواطن؟

كلنا يَعْلم أنّ التحوُّل كان معوَّقًا من بدايته لأنّه لم يُبْنَ على أسس مؤسساتية ودستورية قوية. فما تزال المشكلة التي تواجهنا اليوم هي المسألة الدستورية. فهل هذا الدستور الذي يفتقر إلى مبدإ فصل السلط يُمْكنه أن يقدِّم لنا الضمانات الكافيةَ لإيجاد حكومة مسؤولة قادرة على أخذ المبادرة، ولانبثاق برلمان يَمْلك القوةَ التشريعيةَ التي تعزِّز عمليةَ مراقبته لأداء الحكومة وتقوِّي عملَه كجهاز يعبِّر عن إرادة الأمة؟

إنّ التحولات التي عاشها المغربُ في التسعينيات لم تكن نتيجةَ تراكم بنيوي فرضتْه القوى الداخليةُ، بقدْر ما كان رغبةً من النظام في الحفاظ على استمراره وعلى تَجاوز الأزمة التي خَلَقَها ظهورُ الحركات الاحتجاجية التي قادها الدكاترةُ

التحوّل السياسي في التسعينيات عمّق الإحساسَ بالاغتراب السياسي عند شريحة الشباب بصفة خاصة

المعطّلون... هذا دون أن ننسى سعيَ النظام الحثيث للظهور في الساحة الدولية بوجه النظام المنفتح والمتطور.

إنّ التحول السياسي الحقيقي الذي يُنتظر من المغاربة تحقيقُه هو التحول الذي يشارك فيه الجميعُ من خلال سَنِّ ثقافةِ الحوار الجماعي من أجل ممارسة السياسة الحقيقية، التي تكون تعبيرًا صادقًا عن موازين القوى...

لبيض (مقاطعًا): لكنْ لنتحدثْ بصراحة. من المسؤول عن غياب الحوار داخل المجتمع؟ أعْرف أنّ الدولة التسلطية لها القدرةُ على مراقبة حركات وسكنات المجتمع، لكنها غير قادرة على إماتة روح المبادرة والإصرار على الحوار. وإلاّ فما جدوى هذا الزخم الهائل من المنظمات السياسية والحقوقية والشبابية؟

أحرشان: نحن جميعًا مسؤولون عن غياب الحوار، دولةً وأحزابًا وجمعياتِ مجتمع مدني.

لبيض: هذا كلام في العموميات، والمرحلةُ التي يجب أن نؤسِّس لها هي مرحلةُ المكاشفة وتسميةِ الأشياء بمسمياتها.

أحرشان: كل فاعلٍ مجتمعيّ مسؤولٌ عما آلت إليه الأوضاعُ في البلاد. وعندما أتكلم بنوع من الإطلاقية فليس معنى ذلك أنني أستثني نفسي؛ فأنا كذلك مسؤولٌ، لكنْ مع الأخذ بعين الاعتبار درجاتِ المسؤولية عند كلِّ واحد منّا.

في الختام أقول: مادامت التحولاتُ لم تتحقق في إطار احترام إرادة الشعب فإنّه لا يُمْكن اعتبارُها تحولاتٍ حقيقية. فما لم تَرْسم هذه التحولاتُ معالمَ الطريق نحو ربط المسؤولية بالمحاسبة، وما لم تضع أُسُسًا لزَجْر مَنْ يتصرفون في ثروات البلاد وكأنّها مُلْكٌ لهم أو لذويهم، فلا ننتظر مشاركةً سياسيةً تلتقط مؤشّراتِ التحول وتَحْتضنها لترسِّخَها في العمق المجتمعي.

لبيض: الصورة التي قَدَّمها الأخ عمر عن مغرب اليوم ليست جديدة؛ فالأوضاع ذاتُها اتسمت بها مرحلةُ الستينيات والسبعينيات وربما كانت أعنفَ وأشدَّ وطأةً مما هي عليه الآن. لكنْ ما كنّا نلاحظه هو وجودُ إرادة في المشاركة، وبروزُ عملٍ قاعديٍّ جبّار أسستْ له أحزابُ اليسار قَصْدَ ترسيخ مبادئ الحرية والديموقراطية والمساواة والكرامة الإنسانية، فكان أن حقّقتْ حينها حراكًا اجتماعيّاً وسياسيّاً بسقفِ مطالبَ عالٍ نسبيّاً. اليوم الوضع نسبيّاً مُشابه، بالرغم من وجودِ هامشٍ للحرية وتحقُّقِ انفتاحٍ نسبيّ في المجال السياسي فرضتْه شروطٌ ذاتيةٌ وموضوعيّة. لكنّ الحركات الإسلامية التي تقود اليومَ الفعلَ الاحتجاجي، والتي تتوفّر على قاعدة شعبية واسعة، ما يزال سقفُ مطالبها منخفضًا. فإذا نحن قارنّا بين حصيلة تاريخ نضال اليسار في المعارضة وحجم الزخم الذي قدّمه في إطار إشاعة روح المشاركة بين فئة الشباب، وبين ما أنجزتْه الحركاتُ الإسلاميةُ في هذا المضمار، فسنجد أنّ الكفة تميل إلى جانب اليسار. ومن شأن هذا الوضع أن يضع علامات استفهام كبرى حول الغايات التي تَهْدف الحركاتُ الإسلاميةُ إلى تحقيقها من وراء الرهان على التعبير الاحتجاجي المحدود الأثر والتأثير، برغم ما يلقاه من تضامن عفوي وتلقائي من شريحة كبيرة من المواطنين البسطاء والمحدودي المعرفة. السؤال هو: كيف تستطيع الحركاتُ الإسلامية ذاتُ التعبيرات الاحتجاجية الاستفادةَ من القاعدة الشبابية العريضة التي تَدّعي أنّها تؤطِّرها وتؤثِّر فيها من أجل فرض قواعد لعبة التغيير السياسي الحقيقي في المغرب؟

أحرشان: كلامك محشوٌّ بمغالطات كثيرة. فليس صحيحًا أنّه كان هناك تأطيرٌ قويٌّ للرأي العام في الحقب التاريخية التي ذَكَرْتَ، وبخاصةٍ في صفوف الشباب، من طرف الأحزاب السياسية التقدمية.

لبيض: وهل تستطيع بجرّة قلم أن تُسْقِطَ من الذاكرة مئاتِ الأطر التي تكوّنتْ في مدارس الأحزاب التقدمية، وهي التي تُسْهم اليوم في تسيير العديد من القطاعات العمومية

ندوة: عوائق العمل الشبابي السياسي في المغرب

والخصوصية، بل وتمثّل عمادَ النخبة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في مغرب اليوم؟

أحرشان: ما ذكرتَه ما يزال مستمرّاً إلى الآن. فهناك أطرٌ ذاتُ كفاءات عالية، وبتعبيرات سياسية مختلفة ومتميزة، وذات حضور قوي في البنية المجتمعية والسياسية والاقتصادية، وهي محمّلة ـ بالمناسبة ـ بوعي سياسيٍّ غايةٍ في النضج والاستقامة الفكرية والسلوكية. فحركة المعطّلين اليوم ليست نتاجَ فترة الستينيات، وإنما تتكوّن من خرّيجي الجامعات في فترة التسعينيات. فلماذا تُسْقط من تحليلك هذا المعطى الواضح؟ لماذا لا تَذْكر ما تقوم به الجامعةُ المغربيةُ اليوم من تكوين سياسي لشريحةٍ عريضةٍ من الشباب؟

لبيض: أيعني هذا اعترافًا منكم بأنّ الفضاء الجامعي في المغرب يوجد اليوم تحت تأثير وتأطير حركتكم، حركةِ العدل والإحسان الإسلامية؟

أحرشان: ليس ذلك بالضرورة. إنّنا نَعْمل جهدَ المستطاع، ونحاول التأطيرَ ما أمكن. وعندما نتحدث عن قوة التأطير في السنوات الماضية فيجب أن نتعامل معها بنسبية. ففي الستينيات تَخَرَّج كذلك شبابٌ مميَّع، بحيث لم يكن كلُّ الشباب ملتزمين سياسيّاً. ومع ذلك يجب ألاّ نَنْسى ظروفَ الاشتغال آنذاك: فبالرغم من كل أشكال القمع، فإنّه لا وجه لمقارنتها بما يحصل اليوم من عنفٍ ضدّ الفعل الإسلامي، أو ضدّ كل عمل تُشتمُّ منه رائحةُ الإسلام. فالعنف اليوم أشرسُ وأعنفُ، وأشكالُ الحصار الحديدي على عمل الحركات الإسلامية أقوى؛ بل إنّ ٤٥٠ جمعية إسلامية لا تريد السلطاتُ العموميةُ الترخيصَ لها بالعمل! وكلكم شاهدٌ على ما يقع من عنف داخل الجامعة ضدّ الفعل النضالي للشبابي المحسوب على الحركات الإسلامية. كما لا يخفى على أحد حجمُ التضييق الذي يمارَسُ على المناضلين الإسلاميين داخل المجتمع.

إنّ النقاش الدائر بيننا اليوم هو نقاشٌ نسبيٌّ ويحتاج إلى الحوار الجماعي وإلى بلورة إجابات ممكنة للأسئلة العالقة والخروج من دائرة الانتظارية. فمهما انتظرنا السلطةَ كيما تبادر إلى التغيير فلن تفعلَ ذلك، لأنّه ليس في مصلحتها أن يكون هناك تغييرٌ حقيقيٌّ يمسّ مصالحَها ويهدّد امتيازاتها. لذلك، فإنّ دعوتنا المركزية في هذا الشأن تتلخص في العودة إلى السياسة بمعناها الصحيح، أيْ سياسة موازين القوى، حيث يستطيع الفاعلون السياسيون عبر حوار مجتمعي حقيقي أن يشكّلوا ميزانَ القوى هذا داخل المجتمع.

طارق: من اللافت للانتباه أنّ الفاعل العمومي بدأ في الفترات الأخيرة يَخْضع للمفاهيم التي يروِّجها الإعلامُ؛ فقد أَضْحت مسألةُ «العزوف» مثلاً كليشيهًا جاهزًا للتسويق الإعلامي. لكنْ في سياق حديثنا اليوم، لا بدّ من إخضاع هذا المفهوم للنقد وللتمحيص، وذلك من خلال ثلاثة مداخل أساسية:

أولاً: مدخل مفاهيمي نحدِّد فيه بدقّة سبب رَمْيِنا للشباب بالعزوف دون سواهم، وأسباب ذلك العزوف إن صحّ وجود.

ثانيًا: مدخل سياسي نذكّر فيه مروِّجي مقولة «العزوف السياسي لفئة الشباب» أنّ المغرب، تاريخيّاً وكنظام سياسي، لم تكن فيه السياسةُ مجالاً عموميّاً مفتوحًا للنقاش وللتداول وللمشاريع المجتمعية المختلفة. لقد كان حضور السلطة في المغرب قويّاً ضدّاً على إرادة المجتمع وإرادة النخب السياسية الوطنية الديموقراطية. ومن ثم فإنّ أيّ حديث عن المشاركة السياسية عمومًا، ومشاركة الشباب في المجال السياسي والعمومي خصوصًا، هو من باب المجاز في الكلام (!)، وإنْ كان ذلك لا يلغي وجودَ حركية سياسية شبابية كانت تتمّ من داخل صفوف القوى الوطنية التقدمية. فقد قَدَّمَ اليسارُ، وهذا ما لا يمكن الأخ عمر أن ينفيه، الكثيرَ من التضحيات بفضل مناضليه الشباب. ولا مجال لمقارنة اليوم بالأمس؛ فمهما يقال عن سلبيات الراهن فهي لن تصل إلى عمق سلبيات الماضي. فعلى الأقل نستطيع اليوم، ونحن في هذه القاعة، أن نتكلم

ثمة عنف شرس ضد الفعل الإسلامي والشبابي المحسوب على الحركات الإسلامية

ونحن محميّون بهامشٍ من الحرية ما كان ليتحقّق لولا نضالاتُ شبّابٍ مراحل التعسف والقمع والرصاص.

ثالثًا: مدخل تاريخي، وفيه تقدَّم لنا ظاهرةُ «العزوف» كما لو أنّها ظاهرةٌ مستجدّة جاءت بعد لحظة زاخرة بالمشاركة السّياسية! والحال أنّ النُّخَب في التاريخ السياسي المغربي المعاصر والقريب جداً كانت تَفْرض قبضتَها الحديديةَ. وتَمْنع أيةَ مُبادرة لمشاركة حقيقية للشباب في الفعل السياسي.

يتبيَّن لنا من خلال المداخل الثلاثة أنّ موضوع المشاركة السّياسية لدى الشباب يتطلب منا تفكيك خطاب التعميم، وأن يُعالَجَ كإشكالية تاريخية قابلة للتنسيب. ويجب الاعترافُ أيضًا بأنّ المشاركة السياسية، كمفهوم وكممارسة، هي تقليدٌ سياسيٌّ حديثٌ في المغرب ويحتاج إلى نوع من التراكم حتى تنضج الفكرةُ على مستوى التطبيق.

السؤال الثاني المطروح في هذه الندوة هو عن مدى تأثير تجربة التحول السياسي في مفهوم المشاركة السياسية للشباب. أظنّ أنّ بإمكاننا تقديمَ سيناريوهيْن: الأول يتمثّل في التحول الذي يكون **سابقًا** على المشاركة؛ ومثالُنا هنا هو الدول الشرقية، التي تمكّن التحولُ فيها من أن يفجّر طاقاتٍ هائلةً على مستوى مشاركة الجماهير العريضة بعد سنوات القهر والقمع السياسيْن التي عاشتها. أما في السيناريو الثاني، فإنّ المشاركة الشعبية هي **مَصْدر** التحولات ومحرّك فعل التغيير؛ ويمكننا أن نمثّل على ذلك بتجربة دول أميركا اللاتينية، وبتجربة الجزائر قبل ١٩٩١. والحقّ أنّ التجربة المغربية تظل عسيرةً على التصنيف داخل السيناريوهين معًا. فالسلطة المغربية هي التي بادرتْ إلى إطلاق مسلسل التحولات، وبالتالي ظلت متحكّمةً في سيرورته وصيرورته. وأما المجتمع فبدا غيرَ قادر على فرض سقف مطالب سياسية أكثرَ ممّا فَرَضه النظامُ. ولذلك أسبابُه الكامنةُ: فالمجتمع المغربي مجتمعٌ محافظٌ ومتمسّكٌ بقيم ما قبل المدنية، كما أنّه مجتمعٌ غيرُ مستوعِبٍ لثقافة التنظيم القائمة على أسس المصالح والفئات، ولذلك لا نجده يبدي استعدادًا عارمًا للمشاركة السياسية، وإلاّ فلماذا أَخفق مشروعُ التناوب السياسي (إذا كان مناسبًا أن نتحدث عن إخفاق هذه التجربة) في تحقيق مشروعه التغييري؟ أليس لأنّ المجتمع لم يحتضنْ هذه التجربة ولم يحوِّلْها إلى واقعٍ ملموس يَصْعب تجاوزُه، علمًا أنّ الفئات الشعبية كانت هي المستفيدَ الأكبرَ من نجاح واستمرار ذلك الخيار الديموقراطي الذي عَبَّرتْ عنه حكومةُ التناوب السياسي برئاسة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي؟

لكنْ، وبالرغم من كلّ هذه السلبيات، فإنّ تجربة التحول الديموقراطي في المغرب أثّرتْ بشكل إيجابي في مستوى المشاركة السياسية عمومًا ومشاركةِ الشباب على وجه الخصوص. فلأول مرة بعد فترة مقاومة الاستعمار، ينخرط جلُّ المغاربة في نقاش سياسي حول طبيعة وآفاق تجربة التناوب ويتساءلون عن فُرَص تحقيقها لمشروعها السياسي والاجتماعي. وهذا النقاش في حدّ ذاته فَعّلَ، نوعًا ما، الدينامية المجتمعية، وجَعَلَ من السياسي مجالاً شبهَ مستقلٍّ يبلور التصوُّراتِ والرؤى.

البقالي: لقد قامت الأحزاب الوطنية الديموقراطية بأدوار وطنية مهمة، على الأقل في سنوات محددة، إذ ضخّتْ دماءً قويةً في المجتمع، ورَفَعَتْ سقفَ المطالب الاجتماعية والسياسية والدستورية، ومن ثمّ مَكّنت البلادَ من تحقيق دفعة سياسية هامة. لكنّ سُنَّةَ العمل السياسي تَفْرض أن ينتقل مَنْ كان في جناح المعارضة إلى سدّة الحكم ليمارسَ تسييرَ الشأن العامّ، ولا يمكن أن نَلُومَ هذه الأحزابَ لأنّها قبلت الدخولَ في عملية الحكم. لكنّ السؤال الذي يجب أن نطرحه هو: مَنْ سيَخْلُف هذه الأحزابَ التاريخيةَ في المعارضة للدفع بدينامية المشاركة السياسية إلى مستوًى أرقى؟ معظمنا يمكن أن يتفق على أنّ الحركات الإسلامية لن تستطيع ذلك لأنّها، لحدّ الآن، لم تعلن عن مطالبها الحقيقية، ولم تحدِّد بعدُ سقفَها السياسي، ولم تكشفْ عن طبيعة عملها وعن مواقفها من بعض الإشكالات

ندوة: عوائق العمل الشبابي السياسي في المغرب

السياسية في المغرب (مثل مبدإ البيعة، والدستور والفصل التاسع عشر، إلى غيرها من الإشكالات التي تستوجب وضوحًا في الموقف).

هل يُمْكننا المراهنةُ، في ملءِ ساحة المعارضة، على المجتمع المدني؟ أعتقد شخصيّاً أنّ جزءًا كبيرًا من المجتمع المدني متحكَّمٌ فيه وليس مستقلاً في قراراته.

هل يُمْكن أن تضطلع النقابات العمالية بمهمة المعارضة، خصوصًا وأنّها تقوم بدور طلائعي في الواجهة الاجتماعية؟ للأسف، النقابات المغربية صنفان: صنف تابع للدولة، وصنف تابع للأحزاب، الأمر الذي يَجْعلنا نفتقر إلى وجود حركة نقابية مستقلة وحقيقية يمكنها أن تقوم بدورٍ متوازنٍ في إطار صراعٍ سياسيٍّ واضحِ المعالم.

هل يمكننا الرهانُ على أحزاب الحكم السابقة، التي من المفروض أن تقوم بدور المعارضة البرلمانية للحكومة بعد مغادرتها دهاليزَ الحكم؟ الظاهر أنّ أحزاب الدولة، عمومًا، في المغرب وفي غيره، آخذةٌ في الاندثار. أضف إلى أنّ هذه الأحزاب في المغرب ليست أحزابًا يمينيةً حقيقية ذاتَ مشروع سياسي ومجتمعي، وإنما هي آلياتٌ خَلَقتْها الدولةُ في فترةٍ تاريخيةٍ ما لتمكِّنها من ضبط المشهد السياسي.

هل نراهن على أحزاب اليسار الراديكالي؟ أعتقد أنّ أزمة البناء والتنظيم داخل اليسار الراديكالي تُفْقده القوةَ الدافعةَ التي تمكِّنه من القيام بهذا الدور الآن.

يجب الاعتراف أننا نوجد اليوم في مفترق الطرق. وأهمُّ ما يميِّز هذا الوضع هو سوء تنظيم المشهد السياسي، في حين أنّ المشاركة السياسية تتطلب تنظيمًا محكمًا لهذا المشهد. وثمّة إشكالية أخرى تواجه الفاعلَ السياسيَّ عمومًا والفاعلَ الشبابيَّ على وجه الخصوص وهي: هل اتفقنا فيما بيننا على ما نريد تحقيقَه لهذه البلاد؟ هل يتفق اليسارُ والحركةُ النقابية والحركة الحقوقية مع الإخوة في العدل والإحسان وفي حزب العدالة والتنمية على نمط الحكم: هل هو علماني ديموقراطي، أمْ خلافي، أمْ نظام يقتدي بالنموذج الإسباني أو التركي؟ الإجابات عن مثل هذه الأسئلة هي التي ستشكِّل منطلقَ الإقلاع السياسي الحقيقي الذي سيَدْفع بالدينامية المجتمعية إلى الانخراط في العملية السياسية.

شخصيّاً، لست متحمِّسًا لفكرة وجود نفور للشباب في التعاطي مع الشأن السياسي. فالممارسُ داخل الشأن الشبابي يواجَهُ، على العكس، بمشكل **الاكتظاظ** والتنظيم الصعب في صفوف هذه المنظمات الشبابية. فبعد أن كان من السهل في السابق أن تنظَّم منظمةٌ شبابيةٌ مؤتمرَها، إذ كان يكفي أن يتلو الزعيمُ الحزبي من منصّة عالية لائحةً معينةً حتى تتم تزكيتُها ومباركتُها، بات أصعبَ شيء اليومَ تنظيمُ مؤتمرٍ وطنيّ! فإذا أنت لم تمارس الديموقراطية الحقيقية وتطبِّق الشفافيةَ التامةَ، فلا يمكنك أن ترسو على شاطئ النجاة، لأنّ هناك أعدادًا كبيرة من المؤتمرين ذات نوعية خاصة مزوَّدة بقيم الخطاب الديموقراطي وتسعى إلى تطبيقه في كل ممارساتها. ومع ذلك، فإذا كنّا نتحدث عن مسألة النفور السياسي في المغرب، فيجب ربطُ حديثنا بالسياق **الدولي** للظاهرة. فالعزوف السياسي عند الشباب، أو عند فئات أخرى، نجده حاصلاً حتى في أعتى التجارب الديموقراطية مثل فرنسا وإسبانيا؛ ولنا في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة التي عرفها هذان البلدان خيرُ مثالٍ على ما قلناه.

أوفريد: سأنطلق من تمثل مفهوم «المشاركة السياسية» في إطار التنظيم باعتباره الأداةَ الضابطةَ لاشتغالٍ سياسيّ هادفٍ وواعٍ. ضمن هذه الحدود سأتناول ظاهرةَ «العزوف،» علمًا أنّني، شخصيّاً، أتحفّظ في استعمال هذا المفهوم في غياب المعطيات والإحصاءات الكافية.

إذا اعتمدنا هذا التحديد التنظيمي لمفهوم المشاركة، أمكننا الإقرارُ بوجود تراجع كبير في مشاركة الشباب المغربي في الشأن السياسي الحالي. ففي التاريخ السياسي المغربي القريب نسبيّاً، كنّا نتحدث عن حركة سياسية قوية، قاعدتُها

مَنْ يتقلّدون مسؤوليةَ تدبير الشأن الشبابي عندنا هم من الكهول، بعكس التنظيمات الشبابية الغربية!

الأساسيةُ هي الشباب. فقادة الحركة الوطنية كانوا شبابًا لم يتعدّوا سنَّ الثلاثين. وفي الستينيات، وهي فترة تراجُع المدّ الوطني، كان قادةُ الإصلاح الحقيقي داخل الحركة الوطنية من الشباب. والتحول الذي برز في السبعينيات، مع ظهور حركة اليسار الجديد من داخل صلب الحركة الوطنية، قاده مناضلون شبابٌ أيضًا. أما اليوم فنسجّل تراجعًا كبيرًا في الدور الذي يلعبه الشّبابُ في رسم ملامح المشهد السياسي المغربي، كما نسجّل مُحْدوديةَ امتدادِ المنظمّات الشبابية. بل إنّ الحديث عن «اكتساح» الحركات الإسلامية لصفوف الشباب لا يعدو أن يكون كلامًا نظريّاً ومجازيّاً؛ فهذه الحركات لا تؤطّر في الحقيقة سوى الغدد الكبير من ذلك العدد **القليل** من الشباب المؤطَّر في تنظيمات شبابية. ولهذا فإنّ الظواهر الجديدة داخل المؤتمرات الشبابية، التي ألمح إليها البقالي، لا تَعْكس في العمق كثافةَ المشاركة، بقدْرِ ما تَكْشف عن ظاهرة جديدة في التعاطي مع الشأن الشبابي طفت على السطح مع بدايات مرحلة «الانتقال السّياسي،» ونعني بها ظاهرةَ النفعية، بمعنى البحث عن «المواقع» والاستفادة الشخصية منها.

وما يزكّي محدوديةَ المشاركة السياسية لدى الشباب ذلك الالتباسُ الحاصلُ في تقلّد المسؤولية داخل المنظمات الشبابية والجمعيات التربوية والثقافية المغربية (والعربية عامةً)، حيث نجد أنّ مَنْ يتقلّد مسؤوليةَ تدبير الشأن الشبابي هم من الكهول. وهذا ما يُحْرجنا كثيرًا حين نشارك في المؤتمرات الشبابية الدولية، إذ نجد أنفسَنا رفقةَ قادةِ تنظيماتٍ شبابية أوروبيين وأميركيين لا تتجاوز أعمارُهم الخامسة والعشرين!

ولأنّنا جميعًا ننتمي إلى الصف السياسي الديموقراطي، فمن الواجب أن نقوم بنوع من النقد الذاتي لممارستنا السياسية. فحتى الأمس القريب كنّا نَمْلك مَعينًا غنيّاً ومهمّاً في الساحة الجامعية ممثَّلاً في «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.» لكنّنا اليوم، وبعد أن فَرَّطْنا في هذا التنظيم الحيوي، فَقَدْنا وجودَنا في الساحة الجامعية التي كانت مصدرًا أساسيّاً لتزويد الأحزاب بالأطر النضالية ذات التكوين الفكري والسياسي المتميز، ومصدرًا أساسيّاً لتخريج شباب ذوي إلمام بواقعهم السياسي والاجتماعي والفكري، وهم عادة الدافعون بنموّ الحيوية المجتمعية والداعمون لمبدإ المشاركة السياسية. وها نحن اليوم نلاحظ أنّ الجامعة تعمل على إنتاج خرّيجين غير مؤطَّرين ولا مسلَّحين بمنظور متكامل عن واقعهم في كافة مستوياته. وهذه مسؤولية تتحمّلُها أحزابُ اليسار التي أَخْلَتْ مواقعَها المتقدّمةَ في الجامعات المغربية، فأضاعت بذلك أداةً مهمةً في صراعاتها مع السلطة وقوى الضغط القاهرة.

لكنْ، إلى جانب مسؤولية الأحزاب الوطنية الديموقراطية في تراجُع مدّ المشاركة السياسية عند الشباب، لا بدّ من الوقوف طويلاً عند التدابير التي قامت بها السلطةُ في اتجاه تسييج العمل السياسي وإغلاقه في وجه الشباب. ولم يكن القمع، كما قال الأخ عمر، محدودًا ونسبيّاً، بل كان قمعًا شرسًا يهدف إلى اقتلاع الحركات الديموقراطية من جذورها.

إنّ سؤال «هل كان هناك تحولٌ سياسي في المغرب أم لا؟» سؤالٌ ما يزال مطروحًا إلى الآن. والإجابة الوحيدة عنه هي أنّنا لم نَبْرح قطُّ النظامَ السياسي المغربي في طبعته الأصلية، مع توسيع نسبيٍّ لهامش الحرية. وبالتالي، فإنّ ما نعيشه اليوم لا يعدو أنْ يكون مجرد انفتاح ديموقراطي مراقَبٍ قد تتحقق داخله بعضُ المكتسبات، خصوصًا في مستوى الحريات العامة، لكنّنا لا يُمْكننا الحديثُ عن انتقال سياسي حقيقي.

إذا أردنا أن نحقّق مشاركةً جماهيريةً وشبابية واسعة في المشهد السياسي العام، فلا بد من التأسيس لثقافة سياسية جديدة قوامُها إصلاحُ الدستور. ذلك لأنّ إصلاح الدستور مؤشّرٌ على إعادة ترتيب المشهد السياسي المغربي من خلال تقسيم حقيقي للسلط، تتمتع فيه الحكومةُ بمسؤولية كاملة في تطبيق مشاريعها، ويقوم فيه البرلمانُ بدوره التشريعي والرقابي للحكومة، وتحدَّد مساحةُ الفعل الخاصة بالمؤسسة الملكية.

زاير: دُشِّنتْ مرحلةُ التناوب السياسي بالتوقيع على ميثاق الشرف الذي جَمَعَ الأحزابَ الوطنية، والأحزابَ التي خلقتْها

السلطةُ في شروط سياسية معروفة، والسلطةَ العمومية. ومضمونُ هذا الاتفاق هو الحرصُ على استمرار الوضع على ما هو عليه، دونما سعي إلى تغيير العقلية أو استبدال آليات اللعبة أو أطرافها. فعملية «الانتقال الديموقراطي» تمت بشكل احتفالي لا بشكل سياسي وثقافي، وبالتالي فُهِمتْ العمليةُ في كليّاتها بأنّها مجردُ تقرُّبِ الأحزاب الوطنية من دواليب السلطة، وبدأ يُرى إلى الحكم كمَغْنم لا كمغرم، الأمرُ الذي أفقد التجربةَ حيويتَها وحَوّلَها إلى مجرد تبخيس في حق تاريخ من النضال الذي قدّمه مناضلو اليسار، وفي مقدمتهم «الاتحادُ الاشتراكي للقوات الشعبية،» قائدُ عملية «الانتقال السياسي.» وقد انعكستْ هذه الوضعيةُ على بنية هذا الحزب، إذ تشتّتتْ فصائلُه في المؤتمر السادس بخروج فصيل سياسي سُمِّي بـ «الحزب الوطني الاتحادي،» كما خرج فصيلٌ ثانٍ حَمَلَ اسمَ «الوفاء للديموقراطية،» والأخطر أنّ هذه التجربة دفعتْ بالعديد من المناضلين التاريخيين داخل الاتحاد الاشتراكي إلى الاعتزال السياسي. وقد استثمر النظامُ بذكاءٍ نضالاتِ وتضحياتِ اليسار لتلميع صورته، ولمواجهة جزء آخر من اليسار؛ فتمّ تمييعُ الجو السياسي العامّ بوجود تعددية حزبية، ولكنْ بدون خطاب سياسي ولا رؤية سياسية واضحيْن. وهكذا وجد الشبابُ نفسَه أمام خليط من الأحزاب الورقية ومن الدكاكين السياسية المناسباتية التي لا تَفْتح أبوابَها إلا في مناسبات انتخابية، فراح ينعزل عن العمل السياسي بدعوى عدم جدوى هذا العمل، وخلوِّ الساحة السياسية من أحزاب قادرة على تعبئة الجماهير حولها.

III ـ المنظمات الشبابية والمشاركة السياسية

لبيض: ننتقل في المحور الثالث من ندوتنا إلى التساؤل عن عمل وآفاق المنظمات الشبابية المغربية في ما يخصّ تجربةَ المشاركة السياسية الشبابية. ومن أسباب طرح هذا التساؤل ظهورُ العديد من أشكال المشاركة السياسية الشبابية التي تحتضنها اليوم فضاءاتُ المجتمع المدني، الأمرُ الذي يَدْفع إلى السؤال عن راهنية المنظمات الشبابية التقليدية. ولا شكّ في أنّ عمل هذه المنظمات طوال السنوات الماضية كان فاعلاً ومؤثّرًا في المشهد السياسي، غير أنّها تحتاج إلى وقفة تأمّل تبحث عن صيغ التفاعل مع أشكال المشاركة المتنوعة التي أفرزتها طبيعةُ المرحلة الراهنة وتحوُّلُ مفهوم «المشاركة» ذاته عند الشباب.

البقالي: يشكّل العملُ التنسيقي للمنظمات الشبابية المغربية تطورًا سبّاقًا حتى على التنسيق الحزبي. فنحن الآن بصدد التأسيس لممارسة سياسية مغايرة عن السابق، ترتكز على البحث عن مساحات الالتقاء، وتجنُّبِ جهدَ المستطاع مساحاتِ الاختلاف. وهذا، لعمري، أهمُّ متغير سياسي شهدتْه العشريةُ الأخيرةُ في أداء المنظمات الشبابية الديموقراطية. وهذه الشبكة الوطنية آخذة في الازدياد، ونأمل في أن تصير أداةً لتطوير العمل السياسي الشبابي وفضاءً لتقوية المشاركة لدى نسبة كبيرة من الشباب المغربي. وللوصول إلى هذا المبتغى كان من الضروري المبادرةُ إلى تجديد آليات عملنا، وذلك بتجاوز مناهج العمل التقليدية التي لم تَعُدْ تُسْعف في تقدّم الأداء التنظيمي الأحادي أو الجماعي.

أشار الأخ لبيض إلى مسألة انفتاح المنظمات الشبابية على الحركات الاجتماعية والثقافية والسياسية الأخرى، وفي هذا الصدد أؤكّد أنّ العمل التنسيقي للتنظيمات الشبابية الديموقراطية يعمل جاهدًا على الانفتاح على المحيط الاجتماعي والسياسي. وليس غريبًا القول إنّ هذا الإطار قد انفتح بشكل إيجابي على التيارات الإسلامية الراديكالية، واليسار الراديكالي، كما دَشّن انفتاحًا واسعًا وإيجابيّاً على الأشكال الحركية الاحتجاجية الشبابية ومن بينها جمعياتُ المعطّلين. ثم إنّنا نشتغل على مستوى القاعدة الاجتماعية. وليس من باب الدعاية التذكيرُ بما قمنا به من مبادرات في مجال إصلاح التعليم الجامعي، أو في مستوى التضامن الاجتماعي بمناسبة زلزال مدينة الحسيمة عندما بادرْنا وانفتحْنا على الحكومة وقدّمنا لها عرضًا ـ لكنّها للأسف لم تستجبْ له.

المهام الأصلية للتنظيمات الشبابية تتجسّد داخل قطاع الجامعة ووسط القطاعات الطلابية

فكاك: تجب الإشارة إلى أنّ المنظمات الشبابية الديموقراطية ليست تنظيماتٍ مفصولةً عن محيطها، بل ترتكز في عملها على جمعيات للطفولة أو للشباب أو للثقافة، وغالبًا ما تكون لديها مواقعُ خلفيةٌ في جمعيات المجتمع المدني. ولكنْ ما يجب تأكيده هو ضعفُ إمكانياتها، وانعدامُ الظروف الملائمة للاشتغال. فقد دأبنا في الماضي على انتهاج أساليب تقليدية بسيطة في تدبير الشأن الشبابي، وهي أساليب أمست غير مقبولة في ظل تعقد الظروف وعنف التحولات العاصفة بالعمل السياسي والاجتماعي والثقافي. كما أنّ مبلغ ٢٠٠٠ دولار الذي تقدّمه سنوياً وزارةُ الشبيبة والرياضة دعمًا لهذه المنظمات لم يعد كافيًا، ولهذا لا بدّ أن ينصبّ اهتمامُنا بالأساس على إيجاد موارد جديدة للعمل، خصوصًا مع صدور قانون الأحزاب الجديد. فإذا كان الدستور المغربي ينيط مهمةَ تأطير المواطنين بالأحزاب السياسية، وإذا كانت المنظماتُ الشبابية جزءًا من هذه الأحزاب، فعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليةَ تقديم ضريبة هذا التأطير من خلال توفير الدعم الكافي والإمكانيات اللائقة لها، على أن تحاسبَها بعد ذلك في إطار من الشفافية. كما يجب على الأحزاب والدولة معًا أن تغيِّر من نظرتها إلى عمل المنظمات الشبابية، وأن تسعى معًا إلى تدشين مرحلة التفكير في إقامة شراكة حقيقية، خاصةً مع استفحال المشاكل التي تواجه الشابَّ المغربيَّ اليوم من هجرة سرية وعطالة وتطرف.

طارق: يجب الاعتراف بأنّ مرحلة التحولات التي عشناها في التسعينيات قد أثّرتْ في الفعل السياسي الشبابي. فإذا كان الحقل السياسي في أيّ بلد يعيش مخاضًا ويكون مفتوحًا على تحولات كبرى، فإنّ الشباب هم الفئة الأكثر استيعابًا لتلك التحولات وإحساسًا بها، نظرًا إلى قربهم من النماذج المثالية ومن القيم النموذجية. والشباب المغربي أدّى ضريبة التحولات، التي كانت في أحيان كثيرة عنيفةً وقاسيةً. والسؤال المطروح الآن هو: ما المطلوب بعد كل هذا؟

لمقاربة هذا السؤال لا بدّ من الإقرار بأنّ الأداء السياسي للتنظيمات الشبابية، رغم كل الهزات العنيفة التي تعرضتْ لها، كان في المستوى المطلوب فعلاً؛ فقد كانت هذه التنظيماتُ في طليعة النقاش السياسي داخل أحزابها، وكانت دومًا متقدمةً فيه. لكنْ يجب، في المقابل، التنبيهُ إلى أنّ مهامَّها الأصلية، التي يَكْمن فيها قصور واضح، تتجسد داخل فضاء **الجامعة** ووسط القطاعات الطلاّبية. وهذه، في اعتقادنا، هي أوراش المستقبل وأوراش ضمان استمرارية الأداء السياسي للتنظيمات الشبابية الوطنية الديموقراطية.

أحرشان: في ختام هذه الندوة أودّ أن أتقدّم بستة مقترحات هي كالتالي:

أولاً: ما دار بيننا اليوم يؤكّد أنّ المشكل الذي يواجهنا ليس خاصّاً بفئة الشباب، بقدْر ما يتعلق بالبنية السياسية المغربية. لهذه الغاية، لا بدّ من التفكير في قضية مشاركة الشباب في الشأن السياسي ضمن منظور عامّ ومتكامل يَطْرح بدايةً إصلاحَ المجتمع، إذ بدون إصلاح المجتمع وإيجادِ بيئةٍ سليمةٍ لممارسة عمل سياسي حقيقي لا يُمْكن أن نصلحَ وضعيةَ الشباب ولا أن ندعوه إلى مشاركة سياسية إيجابية.

ثانيًا: ما يؤثِّر في الشباب المغربي اليوم ليس خطابتنا التي حاولنا أن نَنْثر بعضَ تعبيراتها اليوم، وإنما خطاب وسائل الدعاية الرسمية الذي يرتكز على التيئيس. لهذا فمن المفروض أن نقوم (كتنظيمات شبابية) بالاحتضان التربوي للشباب حتى يستطيع الخروجَ من حالة الانعزالية والانطوائية التي يعيش داخلها، ومن ثم إعادة الثقة إليه في العمل السياسي.

ثالثًا: وجوب وجود عمل ميداني يجسّد هذه الغايات. وهذا يَفْرض على التنظيمات الشبابية أن تكون حاضرةً في المدارس والثانويات والجامعات والمعاهد، لأنّ من شأن هذا أن يعيد الثقةَ إلى الشباب في العمل السياسي.

ندوة: عوائق العمل الشبابي السياسي في المغرب

رابعًا: تأسيس جبهة وطنية للدفاع عن قضايا الشباب تَحْمل شعارَ الاتفاق لا الاختلاف.

خامسًا: تأسيس مَرْصد لقضايا الشباب نَرْصد من خلاله الأمورَ والقضايا الشبابية، كما يوفِّر لنا مادةً للعمل وقاعدةً للتحليل العلمي الرصين.

سادسًا: تدشين حوار مجتمعي يحدَّد فيه أمران: الاتفاق على المبادئ الكبرى، وتحديد الضمانات التي تهيِّئ لنا الطريقَ نحو الأفق الصحيح ليكون ثمة جدوى للتنافس بين الفرقاء السياسيين.

أوفريد: لا أحد يجادل في أنّ إمكانيات المنظمات الشبابية المغربية المادية ضئيلة، إنْ لم نقل معدومة. وفي اعتقادي أنّ العمل الأساس لهذه المنظمات يجب أن ينصبّ على إبداع وسائل للعمل والبحث عن الإمكانيات المادية اللازمة لذلك.

أما على مستوى ما هو متحقِّق من تجارب العمل في المنظمات الشبابية الوطنية الديموقراطية، فيجب الاعترافُ بأنّ منظماتنا الشبابية كانت دومًا مدرسةً للتكوين، وبفضلها تَزْخر الأحزابُ الوطنيةُ اليومَ بأطرٍ عاليةِ التكوين السياسي والفكري، وتحتلّ فيها مواقع قيادية هامة. كما سعت هذه المنظمات مؤخَّرًا إلى خلق لجنة التنسيق الوطني للشبيبات الوطنية الديموقراطية. وفي هذا الإطار لا بدّ من ذكر ما تمّ إنجازُه هنا، مثل ورشات العمل حول المشاركة الدستورية والحفاظ على المال العامّ. كما نفكّر في الاشتغال مستقبلاً على ملفّات مثل البطالة والتعليم، باعتبارهما موضوعيْن أساسييْن في حياة الشباب. ولكيْ نطوِّر العملَ التنسيقي بين المنظمات الشبابية فإنّه لا بدّ من السير بها نحو إقامة جبهة شبابية مفتوحة على آفاق المشروع المجتمعي الذي نؤْمن بأن عليه أن يكون ديموقراطيّاً وحداثيّاً.

زاير: إنّ مهامنا وأدوارنا ما زالت مستمرة باستمرار فداحةِ الأوضاع الاجتماعية التي نعيشها اليوم، وبالتالي لا يمكن اعتبارُ عمل التنظيمات الشبابية مقتصرًا على قضايا الشباب، وإنما نضالنا ومسؤولياتنا تنصبّ على إصلاح المجتمع اقتصاديّاً وسياسيّاً وفكريّاً واجتماعيّاً. وداخل هذا الورش الإصلاحي الكبير والشامل تتمّ مقاربةُ إصلاح أوضاع الشباب، لأنّنا إذا جزَّأْنا هذه المهامَّ وفَصَلْنا القضايا بعضَها عن بعض، فسنصعِّبُ علينا الأدوارَ.

إنّ ورشة العمل هذه يجب أن تُفتح اليوم على أساسٍ من وضوح الرؤية والتصور في مجموع القضايا التي ما تزال عالقة. وإذا استطعنا أن ننجح في هذه المهام، فإننا سنعطي درسًا للطبقة السياسية المغربية في كيفية معالجة قضايا المجتمع والسياسة.

الدار البيضاء

محمد العوني:
أمين عام سابق لحركة الشبيبة الديموقراطية.

سعيد فكاك:
أمين عام الشبيبة الاشتراكية.

عمر أحرشان:
أمين عام شبيبة حركة العدل والإحسان الإسلامية.

حميد أوفريد:
أمين عام شبيبة اليسار الاشتراكي الموحد.

عبد الله البقالي:
أمين عام منظمة الشبيبة الاستقلالية.

حسن طارق:
الأمين العام بالنيابة لمنظمة الشبيبة الاتحادية.

محمد زاير:
أمين عام منظمة الشباب الاتحادي.